

أَبْنُ سِينَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَلِيمَةَ

الطبعة الثانية

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَدْرِي



Bibliotheca Alexandrina



0148498

إِبْنُ سِينَا
عَيُّونُ الْحِكْمَةِ

ابن سينا
عيون الحكمة

حققه وقدم له
عبد الرحمن بروجي

الطبعة الثانية



الناشر

وكالة المطبوعات دار القلم
الكويت
بيروت - لبنان

١٩٨٠

تصدير عام

كتاب « عيون الحكمة » لابن سينا موجز بسيط يشمل الحكمة النظرية بأقسامها الثلاثة التقليدية في الفلسفة الإسلامية المشائية وهي : المنطق ، والطبيعيات ، والإلهيات . هو موجز لأنه لم يتضمن إلا المعاني العامة في هذه الأقسام دون الدخول في التفصيلات ، وهو لهذا أشبه ما يكون بمذكرة aide-mémoire تسجل رموس الأقلام ؛ ولهذا كان صالحاً ليكون أساساً للشرح التفصيلي في التدريس أو التأليف ؛ ومن هنا وجدنا من يشرحه فيوسع القول بما يزيد عن الأصل مائة مرة كما فعل الفخر الرازي في شرحه لهذا الكتاب . وفائدة هذا النوع من الموجزات ظاهرة ، خصوصاً في العصر الوسيط ، حيث كانت الذاكرة تلعب في التحصيل أخطر دور . فإلى طالب الحكمة إلا استظهار هذا الكتاب ليكون ملماً ، بل محيطاً بأطراف الحكمة النظرية في أصولها العامة : وهذا هو الأساس الأول لكل تعليم مدرسي scolastique ، سواء في العالم الإسلامي وفي العالم المسيحي طوال العصر الوسيط .

وهو بسيط لأنه لا يعرض إلا الأصول العامة المقررة بين أهل الحكمة ، دون الدخول في الخلافات والآراء وترجيح بعضها على بعض ونقد مذهب المخالفين وتأييد المذهب الخاص الذي يعتنقه المؤلف . فهذا الأمر الأخير متروك للشارح أو الأستاذ فيفيض فيه ما واثاه القول واتسع له الصدر وأعان عليه السامعون أو من يتجه إليهم بالشروح المكتوبة . وفي هذا تظهر مهارة الأستاذ أو الشارح بحيث يكون النص texte مجرد مناسبة prétexte لتقرير المذهب وعرض أوجه الخلاف

فى الرأى حول الموضوع ومثار الجدل والنقد ، بل وطرق موضوعات شتى لا يتصل
أكثرها بموضوع النص نفسه إلا من بعيد ، خصوصاً إذا تغلبت ملكة الاستطراد
— وتلك كانت حال القوم عامة فى العصر الوسيط — فالتوى الشرح بصاحبها
فى دروب بعيدة المدى . وكمن نص بسيط كان فرصة لفلاسفة وشراح لاهوتيين
وعلماء كلام ليعرضوا مذاهبهم الخاصة أو ليقدموا من المواد والمعلومات التاريخية
ما فيه الفائدة كل الفائدة ، ولولاه لضاع الكثير من الأخبار عن مذاهب ومؤلفين
فقدت كتبهم ! فالشروح التى كتبت على محاوره « طياوس » لأفلاطون أو « ما بعد
الطبيعة » لأرسطو فى العصر اليونانى المتأخر ، خصوصاً إبان الأفلاطونية المحدثة ،
هى عوالم قائمة برأسها دون النصوص الأصلية . والشروح التى كتبها الفلاسفة
المسيحيون فى القرن الثالث عشر على كتاب « الجُمَل » لبطرس اللومباردى Liber
de Sententiae كانت خير مجال لكى يعرضوا مذاهبهم الخاصة ، والأمر كذلك فى العالم
الإسلامى ، وعلى صورة أظهر وأوسع . ويكفى أن نذكر هنا شروح الفخر الرازى
على « عيون الحكمة » هذا الذى بين يديك ، وعلى « الإشارات والتنبيهات » لابن
سينا أيضاً وما هنالك من شروح تفرعت على هذا الشرح للكتاب الأخير كشرح
نصير الدين الطوسى و« محاكات » القطب الرازى التحتانى على شرحى الرازى والطوسى
وما عقب على هذا كله من حواش وتعليقات تكاد لا تدخل تحت حصر .

وما دام « عيون الحكمة » هكذا موجزاً بسيطاً ، فليس لنا أن ننتظر منه أن
يأتى بمجديد على التقليدى الأولى البسيط فى الفلسفة الإسلامية التقليدية ، ولا أن
يضيف شيئاً إلى ما عرفناه من سائر مؤلفات ابن سينا . وإذن فهو لا يكشف
جديداً مطلقاً لا بالنسبة إلى الفلسفة الإسلامية ولا بالنسبة إلى ابن سينا نفسه .
ففائدته تعليمية محض : أعنى أنه عرض للحكمة النظرية العامة والسيناوية بخاصة
فى أبسط صورها . فلا يطلب أحد منه أكثر من هذا ..

أما أن الكتاب لابن سينا فأمر لا شك فيه : على هذا أجمعت المخطوطات كلها ، كما تراءت كتب التراجم . أما اسمه فيرد أحياناً باسم « الموجز » وأحياناً باسم « عيون الحكمة » .

ففي مخطوط الفاتيكان (عربي برقم ٩٧٧ ورقة ١٥٧) يرد هكذا : « يتلو ذلك كتاب الموجز لأبي علي بن سينا أيضاً ، ويعرف بعيون الحكمة » . وفي فهرست كتب ابن سينا الذي أورده القفطي نقلاً عن رسالة أبي عبيد الجوزجاني في ترجمة ابن سينا لم يرد اسم « عيون الحكمة » بل ورد : « كتاب الموجز : مجلدة » (ص ٢٧٢ س ١٥ . القاهرة ، سنة ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م) . والسبب في هذا واضح وهو أن الكتاب له اسمان : « الموجز » و « عيون الحكمة » فاقصر على الأول ونظن أن هذا الاسم « الموجز » هو الاسم الحقيقي الأصلي للكتاب ، وأن « عيون الحكمة » اسم اشتهر به للدلالة على ما فيه . إنما الغريب هنا أن ابن أبي أصيبعة ذكر الاسمين وكأنهما لكتابين مختلفين : ففي ص ٥ س ٩ (من الجزء الثاني من « طبقات الأطباء ») ذكر : « الموجز : مجلدة » . وهو قطعاً ينقل هنا عن الفهرست الذي أورده الجوزجاني ، ويتفق مع ما أورده القفطي تماماً . ولكنه في ص ٥ س ١٧ يذكر : « كتاب عيون الحكمة » — ومن مقارنة ما يورده بما أورده القفطي يتبين تماماً أنه إنما أضاف قوله : « كتاب عيون الحكمة » ، كتاب الشبكة والطير » إلى ما وجدته في فهرست الجوزجاني ؛ ولعله أراد بهذا إكمال الفهرست فوقع في هذا الوهم ، وهم أن كتاب « عيون الحكمة » غير كتاب « الموجز » بينما لم يقع سلفه القفطي (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ / ١٢٤٨ م ، بينما توفي ابن أبي أصيبعة سنة ٦٦٨ هـ / ١٢٧٠ م) في هذا الخطأ . على أن ابن أبي أصيبعة قد ذكر الكتاب مرة أخرى (ج ٢ ص ١٩ س ١٣) ، فقال : « كتاب

عيون الحكمة : يجمع العلوم الثلاثة » ، ويقصد المنطق والطبيعى والإلهى ؛ وهو وصف صحيح . — كذلك ذكر حاجى خليفه (« كشف الظنون » ج ٢ ص ١٤٤ طبع استانبول سنة ١٣١١) هذا الكتاب وأفاض فقال : « عيون الحكمة : للشيخ الرئيس أبى على حسين بن عبد الله بن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ . اختصره نجم الدين الحكيم محمد بن عبدان بن اللبодى المتوفى سنة ٦٦١ . وشرحه الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ ؛ وهو شرح بـ « قال الشيخ » و « قال المفسر » أوله : « اللهم يا خالق السموات والأرض . . . الخ » ذكر أن تلميذه الحكيم محمد بن رضوان سأله أن يفسر مشكلاته . وهو على ثلاثة أقسام : منطق ، وطبيعى ، وإلهى .

وهذا المختصر لكتاب « عيون الحكمة » قد ذكره ابن أبى أصيبعة (٢ / ١٨٩) فى ترجمته لنجم الدين ابن اللبودى ، فقال : « مختصر كتاب عيون الحكمة لابن سينا . وابن اللبودى هذا هو « الحكيم السيد العالم صاحب نجم الدين أبو زكريا يحيى بن الحكيم الإمام شمس الدين محمد بن عبدان بن عبد الواحد . أوجد فى الصناعة الطبية ، قدوة فى العلوم الحكيمية ، مفرط الذكاء ، فصيح اللفظ ، شديد الحرص على العلوم ، متفنن فى الآداب » كما قال ابن أبى أصيبعة الذى أفرد له ترجمة طويلة (ج ٢ / ص ١٨٥ — ص ١٨٩) حشاها بعبارات التقدير المبالغ فيه ، ويظهر منها أنه كان كاتباً بليغاً وشاعراً اتصل بخدمة الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل ، وجعله الملك الصالح ناظراً على الديوان بالأسكندرية ، وبقي بمصر مدة ، « ثم توجه إلى الشام وصار ناظراً على الديوان بجميع الأعمال الشامية » ؛ وأورد له شعراً فى « الخليل عليه الصلاة والسلام » ويظهر أنه كان ولوعاً بذكر هذا النبي ، كما أورد له غزلاً تقليدياً باهتاً . ويظهر من فهرست الكتب التى أوردها له أنه توفر على اختصار كتب ابن سينا فاختصر الكليات من كتاب « القانون »

و «الإشارات والتنبيهات» كما كان له مختصرات لكتاب إقليدس «ومصادرات» لإقليدس و «المسائل» لحنين بن اسحق ، فضلاً عن رسائل في الحساب والجبر والطب الخ . وقد ولد في حلب سنة ٦٠٧ . وقد أخطأ حاجي خليفة حين جعل وفاته سنة ٦٦١ هـ وذلك لأن ابن أبي أصيبعة الذى عرفه شخصياً وأنشده لنفسه قصائد — ذكر له قصائد تاريخها «في شهر جمادى الأولى سنة ست وستين وستائة» وأورد قبلها قصيدة ذكر تاريخاً لها «في شهر جمادى الآخرة سنة أربع وستين وستائة» (ج ٢/ص ١٨٦ س ١٨ — س ١٩) . فليس من شك إذن في أن نجم الدين ابن اللبؤدى توفى بعد سنة ٦٦٦ هـ وإن كنا لم نعر حتى الآن على تاريخ وفاته بالدقة ^(١) . وقد بقي لنا من كتبه :

١ «تحقيق المباحث الطبية في تدقيق المسائل الخلافية» — يوجد منه نسخة

في الاسكوريال (فهرست دارنپور برقم ٨٩٢) .

٢ «مختصر الكليات» (من كتاب «القانون» لابن سينا) — منه نسخة

بخط المؤلف في المكتبة الأهلية بباريس برقم ٢٩١٨ بعنوان : «مختصر

كتاب كليات القانون» . ويقع من الورقة ١ إلى الورقة ٣٥ من هذا

المخطوط . وأوله : «الحمد لله الذى خلق الأركان ، وكون عنها جميع

الأكوان» .

أما مختصر «عيون الحكمة» فلم نعر له على أثر حتى الآن .

أما القصر الرازى فأشهر من أن نعرف به هنا . إنما نذكر شرحه لكتاب «عيون

(١) راجع عنه : ابن أبي أصيبعة : «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» ج ٢ ص ١٧٥-١٨٩ ؛ وبروكلي : «تاريخ الأدب العربى» G A L نم لوكير : «الطب العربى» ج ١ ص ٤١٤ ، ج ١ (طبعة ثانية) ص ٦٥١ .

الحكمة » ، نذكره في إيجاز مرجئين التفصيل إلى حين قيامنا بنشر هذا الشرح الممتاز .
قال الفخر الرازي بعد الديباجة : « كتاب عيون الحكمة كتاب أخباره سطرت
في صحائف المفاخر ، وكتبت على جبهة الفلك الدائر . وهو في الحقيقة كالصدفة المحتوية
على غرر مباحث القدماء ، والمحيط بمجامع كلمات الحكماء . فسألني بعض الأعرزة
من الأصحاب ، والخلص من الأحباب ، وهو تلميذى الحكيم محمد بن رضوان بن
منوهر ملك شروان - فسر (وفي نسخة الاسكوريال : تفسير) مشكلاته وإيضاح
معضلاته والتفحص عن كيفية بَنِيَّاتِهِ والتصفح لمبادئه وغاياته . فأحجمت عنه
لأمر : أحدها أن هذا الكتاب درة لم تثقب ، ومهرة لم تركب ، ولم يتعرض
لتحليل تركيباته أحد من الأفاضل ، ولم يتسّم لهذا المقصود واحد من الأواخر
والأوائل . فكيف أقدر على سكر مسيل البحر المتلاطم ، وسد طريق العارض المترام ؟ !
وثانيها : أتى مخالف لمقتضى هذا الكتاب في دقيقه وجليله ، وجمله وتفصيله .
فان جررت عليها ذيل المهادنة والمداهنة ، صرّت كالراضى بتوجيه العباد إلى
مسالك الفنى والفساد ؛ وإن تشمرت للكشف والبيان ، وقعت في ألسنة أهل الخزي
والخذلان . وثالثها هو أن هذا الكتاب - مع أنه في أصله غير مبنيّ على المنهج
القويم والصراط المستقيم - قد اتفقت له آفة أخرى ، وهى أنه صغير الحجم وفي
اعتقاد الجمهور أنه كثير العلم بسبب أن مصنفه في العلم عظيم الاسم . فلهذا السبب
عظم حرص الجمهور على معرفة أسرارهِ ومعانيهِ ، وقويت رغبتهم في الاطلاع على
حقائقهِ ومبانيهِ . ثم إن ألفاظ هذا الكتاب وجيزة مختصرة [١٢] والمعاني المعتبرة
غير مألوفة ولا مشتهرة ، والمطالب غير متمايزة بالفواصل المعلومة ، والمقاصد غير
مبينة بالألفاظ الناصة المفهومة - فلا جرم كل أحد يفسره على وفق رأيه العليل
وخاطره الكليل . وإذا تخيلوا أن المراد منه كذا وكذا ، فربما أثبتوا تلك الخيالات
الفاصلة على الحاشية لظنهم أنه يصير ذلك سبباً لإيضاح ذلك الكلام وتحصيل

ذلك المرام فاذا جاء بعدهم أقوام أكثر جهالة من الأولين وأقوى ضلالة من أولئك السابقين فرموا ظنوا بتلك الحواشي أنها من متن الكتاب ، وأنها ليست من القشر بل من اللباب ، فحينئذ يدخلونه في متن المصنف الأول ، ويصير ذلك سبباً لحصول كل خلل وزلل . ولقد شاهدت هذا النوع من التحريف والتخريف في مصنفاتي ومؤلفاتي ، وكنت أبالغ في إزالتها عن متن الكتاب لئلا يحصل ما يوجب الارتباك والاضطراب . فاذا وقع هذا المدة أقل من ثلاثين ، فلأن يقع والمدة زادت على المائة والחסنين كان أولى ! وإنما ذكرت هذا العذر لاشتمال هذا الكتاب في كثير من المواضع على كلمات كثيرة الخطب بعيدة عن الضبط ، يبعد عندي أن يكون قائلها هو هذا المصنف الذي كان في قوة القريحة آية ، وفي جودة الفكر والنظر غاية . فغلب على ظني أن السبب في اختلاط تلك الكلمات النتيجة ^(١) والتركيبات المعوجة ما ذكرناه وقرراه . ولعل هذا السبب فكثيراً ما يقول جالينوس في شرحه لكتاب « الفصول ^(٢) » : « إن هذا فصل بدلس على بقراط » — إذ كان يجد ذلك الفصل كثير الزلل شديد الاختباط . — ثم إن ملتصق ^(٣) الشرح والتفسير ما صرفه عن شدة الالتباس شيء من هذه المعاذير ؛ فكتبت في هذا المطلوب الرفيع والمقصود المنيع هذا الكتاب الذي يرشد العقل إلى أقاصي منازل السائرين إلى الله جل وعز ، ويهdy الفكر إلى غايات معارج الساجدين في بيداء دلائل الله ، واكتفيت بالكلام القوي والبحث السري والمنهج الواضح والطريق اللاتع . وصنت القلم عن فتح باب المشتات ، والكاغد عن التسويد بالمباهلات والملاعنات . وما سميت ألبنة في إخفاء حق أو ترويج باطل ؛ بل كل ما غلب على ظني صحته ، قدرته بمقدار

(١) تبيح الكلام (بفتح الباء الشددة أو بفتح الكاف) لم يأت به على وجهه ؛ تبيح الخط :
(٢) كتاب الفصول *Ἀπορίσμοι* لبقراط .
(٣) أي تلميذه محمد بن رضوان بن منوهر ملك شروان .

ما قدرت ، وما غلب على ظنى فسادته بمقدار ما استطعت ؛ فإن يك صواباً فن فى فضل الرحمن ، وإن يك خطأ ففى ومن الشيطان . ثم توسلت به إلى طلب الرضوان الأكبر ، والفوز بالمقام الأنور ، والوصول إلى الخيرات الحقيقية اللاتمة بالقوى البشرية قبل الموت وعند الموت وبعد الموت . وسألته سبحانه أن يهدينى إلى سواء السبيل ، وأن يعيننى على تحقيق الحق وإبطال الأضاليل ، إنه الموفق للخيرات فى كل كثير وقليل . والحمد لله على آلائه .

ذلك هو التهيد الذى مهد به الفخر الرازى لشرحه ؛ وقد أثبتناه بنصه — رغم طوله — لأهميته فى إيضاح ما حول كتابنا هذا ، ففيه وصف دقيق لطبيعة هذا الكتاب ؛ وفيه ما يدل على أن الكتاب كان مطلوباً ومشتراً بين أهل التحصيل الطالبين للحكمة ؛ وعلى أن نسخ الكتاب قد أصابها الكثير من التحريف والحشو ؛ وكل هذا يذكره الرازى بلهجة الحادة العنيفة ، شأنه دائماً فى كل ما يكتب .

ويوجد من هذا الشرح نسخ مخطوطة عديدة ، نذكر منها :

١ فينا برقم ١٥٢٢ — وتاريخها سنة سبع وثلاثين وسبعمائة ، أى بعد وفاة الفخر الرازى بمقدار ٣١ سنة وتقع فى ١٧٤ ورقة ؛ ولعلها أصبح ما لدينا من نسخ .

٢ الاسكوريال (الفهرست الثانى) برقم ٦٢٨ وتاريخها ٢٠ شعبان سنة ٦٣٧ — وهى إذن كتبت فى نفس السنة التى كتبت فيها نسخة فينا ، ونسخة فينا فى آخر شوال سنة ٦٣٧ . وتقع فى ٢٨٢ ورقة ، وواضحة .

٣ برلين برقم ٥٠٤٣

٤ أمبروزيانا فى ميلانو برقم ٣٢١

٥ راغب باستانبول برقم ٨٥٨

٦ كبردج (ملحق) برقم ٨٨٠

- ٧ لتدبرج (لیدن عند برل Brill) برقم ٥٥٨
 - ٨ ليدن (هولندة) برقم ١٤٤٧
 - ٩ مشهد (ليران) ١ : ١٧٥٤
 - ١٠ المكتب الهندي برقم ٤٧٨
 - ١١ مانسستر (انجلترا) برقم ٣٨٠ — مكتوبة سنة ٧٣٣هـ بخط أحمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن عثمان العفاني ، الملقب بفخر الهمداني بمدينة تبريز .
 - ١٢ بوهار (الهند) ٣١٧ - ٨
 - ١٣ طلعت بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٣٨٧ حكمة ، بخط محمد بن أسعد بن محمد الدواني . فرغ من كتابتها في ربيع شهر المحرم سنة ٨٧٨ هـ . وقابلها الناسخ على نسختين ، وذلك في الحادى والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٨٧٨ هـ . وبها نقص في أولها . وبشئايها طيارات ، وبهامشها تقييدات بخط الناسخ . وتقع هذه النسخة في ٢٤٩ ورقة ، مسطرتها ٢١ سطراً ، من حجم الثمن .
 - ١٤ المكتبة الأحمدية في طنطا ، وقد جعلنا دار الكتب المصرية تصور منها نسخة بالتصوير الشمسى .
 - ١٥ مكتبة بلدية الإسكندرية .
- وقد نشر مرجوليوت فصلا من هذا الشرح يقع في صفحة واحدة خاصة بفن الشعر ، وذلك في *Analecta Orientalia ad Poeticam Aristotelis*, London 1887

لم ينشر من كتاب « عيون الحكمة » من قبل إلا قسم الطبيعيات ، نشر ضمن مجموعة بعنوان « تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات » استانبول سنة ١٢٩٨ ، ثم

القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م) في مطبعة هندية من ص ٢ — ص ٣٨ .
راجع : E. WIEDEMANN, *Archiv für Geschichte d. Natur und d. Technik*, IV :
78/80. (1907) Journ. f. prakt. Chemie N. F. 76 (1912) 239/41.
وذكر الأب جورج شحاته قنواقي في كتابه « مؤلفات ابن سينا » (القاهرة
سنة ١٩٥٠) ص ٧٩ — ص ٨١ مخطوطات هذا الكتاب ، كما سرد مخطوطات
شروح الفخر الرازي نقلا عن بروكلمن دون وصف ، بينما وصف مخطوطات
النص الأصلي ، فنحيل إليه .

ونحن هنا ننشر هذا النص عن مخطوطات شروح الرازي التي راجعناها وهي
مخطوط فينا والاسكوريال والأحمدية وطلعت ، وعن المخطوطات الأصلية الآتية :
١ — مخطوط أحمد الثالث برقم ٣٤٤٧ (١٥) ، مقياس ٢٢ × ٣٣ سم ؛ مسطرته
١٧ سطراً ؛ من الورقة ٨٣ ب إلى ١١٠٥ . والخط فارسي جميل ، والمخطوط
كامل ، منقوط ، خال من الشكل ؛ ولكن ليس به تاريخ النسخ عند نهاية
كتابنا هذا . وقد أشرنا إليه بالرمز : ص ، ووضعنا رقم أوراقه (ابتداء من ١ إلى
٢٢ بدلا من الترقيم الأصلي للمخطوط) . وينقصه الفصل الأخير من المنطق
(ص ١٤ — ص ١٥ هنا) .

٢ — مخطوط الحميدية في استانبول أيضاً برقم ١٤٤٨ ، مقياس ١٠ × ١٩ ¼ سم ؛
مسطرته ١٩ سطراً ؛ في ٢٤ ورقة . خط فارسي جميل ، منقوط ، خال من
الشكل ؛ وليس عند نهايته تاريخ نسخه . وأشرنا إليه بالرمز : ح . وأوله : « بسم
الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب عيون الحكمة للشيخ الرئيس أبو علي بن سينا .
الحمد لله حمداً كثيراً . . . » . والمخطوط كامل . وينقصه الفصل الأخير من المنطق
(ص ١٤ — ص ١٥ هنا) .

٣ — مخطوط أحمد الثالث برقم ٣٢٦٨ (١) ؛ مقياس ٢٤ × ٣٢ ¼ سم ،

مسطرته ٢١ سطرًا ؛ في ٢٣ ورقة . الخط نسخي كبير واضح جداً ، مشكول ولكن الضبط غير دقيق غالباً ؛ وهو أجمل المخطوطات الثلاثة شكلاً ، وأسوأها تحقيقاً وضبطاً . ويبدأ هكذا : « كتاب عيون الحكمة تصنيف الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا » . ويذكر الأب قنواي (لأننا لم نطلع إلا على نسخة مصورة لعيون الحكمة وحدها دون باقي المخطوط) أن تاريخ نسخه سنة ٥٨٦ هـ — وهذا يدعو إلى الشك في حاجة إلى مزيد من التحقيق ، لأن النسخة رديئة الضبط تماماً ويدل خطها على أنه متأخر عن هذا كثيراً — وأن الناسخ هو محمد بن عيسى بن علي بن هياج الطيب ، على أنه ليس في آخر « عيون الحكمة » في هذا المخطوط ذكر لناسخ . وقد رمزنا إليه بالرمز : ب . والمخطوط كامل .

٤ — نسخة الفاتيكان ، ولا تشمل إلا قسم المنطق فحسب . وتقع في المخطوط رقم ٩٧٧ (٧) عربي بالفاتيكان (فاتيكانى) من الورقة ٥٧ إلى ٦٢ ب (لا ٦٧ كما في فهرست الأب قنواي) . وعنوانه هكذا : « يتلوه كتاب المرجز لأبي علي ابن سينا أيضاً ، ويعرف بعيون الحكمة » . ومقاسه ٢٩ × ٢٠ سم . وفيه تاريخ مقابلته هكذا : « بلغ قصاصه ، بحمد الله ومنه ، على الأم في يوم السبت لعله خامس من شهر ربيع الأول سنة ١٠٩٦ هـ . وفي آخره : « تم الكتاب بحمد الله ومنه وكرمه ، فله الحمد وله المنة . وذلك بعناية الشيخ الأفضل العلامة حمى الدين على بن فارح بن عمران . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » . وهذه النسخة فيها ، كما في نسخة ب ، الفصل الأخير من قسم المنطق . والخط نسخي جميل مشكول ، وفي الهامش تصحيحات ومراجعات . وبالجملة لا تشمل إلا قسم المنطق وحده ، وفيها تحريف كثير أظهر من أن يحتاج إلى تتبع وإثبات . ورمزنا إليه بالرمز : ف .

هذا وقد تحدث ليث دلا فيدا في « فهرست المخطوطات العربية الإسلامية في

المكتبة الفاتيكانية عن هذا المخطوط وذكر أنه يشمل القسم الأول (المنطق) من عيون الحكمة . ولكنه قال : « إن العنوان : « الموجز » للدلالة على هذا الجزء يبدو أنه لا شاهد عليه ؛ وقد ذكر حاجي خليفة (ح ٦ ص ٢٥٣ برقم ١٣٤٠٠) اسم كتابين لابن سينا هما : « الموجز الكبير » و « الموجز الصغير » وابن أبي أصيبعة (ح ٢ ص ١٩ س ١٤) يقول إن الموجز الصغير هو منطق « النجاة » . . . بينما نراه في ح ٢ ص ٥ س ٩ وس ١٧ (= ابن القفطى ص ٤١٨ س ١١ وس ٢٢) يميز كتاب « الموجز » من كتاب « عيون الحكمة » . ويلوح أنه يوجد كتاب « الموجز » بمفرده في المنطق بمخطوط في مكتبة بودلي (ح ١ : ١٠٤٤ — قارن ح ٢ : ص ١٦٠٧) وشرح له في برلين برقم ٥٢٧٣ . (ص ١٠٦ من فهرست ليثي دلا فيدا) . لكن لم يتيسر لنا رؤية مخطوط بودلي هذا ولا شرحه المزعوم في برلين ، حتى نحكم على قول ليثي دلا فيدا .

كما أفرد الأب قنواي باباً (تحت رقم ٤٣) لكتاب ظنه باسم « الموجزة في المنطق » . وأورد من مخطوطاته جار الله ١٢٦٠ وما أورده في أوله ونهايته هو بعينه (وبعد تصحيح ما فيه من تحريف شديد) ما ورد في أول قسم المنطق من « عيون الحكمة » وآخره ؛ فهو إذن « عيون الحكمة » نفسه وقد ورد باسمه الآخر : « الموجز » . وبالجملة فإن هذا الموضع في « فهرست » ارجن « وفهرست » الأب قنواي بحاجة إلى أن يصحح كله .

لهذا نرى أن كتاب « الموجز » لابن سينا هو بعينه كتاب « عيون الحكمة » .

أما تاريخ تأليف ابن سينا لهذا الكتاب فأمر لا تدل عليه المصادر التي بأيدينا . فالكتاب نفسه لا يشير إلى كتب سابقة لابن سينا ؛ وليس في كلام الجوزجاني

ولا في كتاب البيهقي (« حكام الإسلام » أو « تنمة صوان الحكمة ») - على الرغم من ذكرهما لمواطن تأليف كتب ابن سينا الرئيسية - ما يسمح بتاريخ تأليفه على وجه تقريبي ، ولا في نقول القفطى وابن أنى أصبعية وما أضافاه إلى كلام الجوزجاني والبيهقي ما يدل أدنى دلالة على تاريخ تأليفه . أما شرح الفخر الرازي (ولد سنة ٥٤٣) فيمكن تأريخه بحسب ما ذكره عن نفسه في مقدمه الشرح من أن له مؤلفات من ثلاثين سنة ، فلو قدرنا أنه يقصد مؤلفات له وهو في سن الخامسة والعشرين ، فيكون تأليفه لهذا الشرح في حدود سنة ٥٩٥ إلى سنة ٦٠٠ هـ . ولكن يلوح أن ابن سينا إنما ألفه في سن التصوج بعد أن استوى له المذهب على قواعد راسخة فراح يعرضه في هذا الإيجار المحكم الدقيق ؛ ولهذا يمكن أن تفترض تاريخ تأليفه في العشر سنوات الأخيرة من عمره أى بين سنة ٤١٨ - سنة ٤٢٨ هـ .
فعلى الذين يرومون فلسفة ابن سينا في أوجز صورة أن يتلمسوها في هذا الكتاب .

القاهرة في مارس سنة ١٩٥٤

عيد الرحمن بلوى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب « عيون الحكمة »

للشيخ الرئيس أبي علي بن سينا

الحمد لله حمداً كثيراً ، وصلى الله على محمد وآله ^(١) .
هذا كتاب يشتمل على ثلاثة أقسام : منطقي ، وطبيعي ، وإلهي .

المنطقيات ^(٢)

كل لفظ لا تريد أن تدلّ بجزء منه على جزء من معناه ^(٣) فهو مفرد ^(٤) ،
كقولك : إنسان ، فانك لا تدلّ بأجزائه فيه على شيء .
وكل لفظ تريد أن تدلّ بجزء منه على جزء من معناه فهو مركب ، كقولك :
رأى الحجارة ، فانك تدلّ بـ « رأى » على شيء ، وبـ « الحجارة » على شيء آخر ^(٥) .
وكل لفظ تدلّ به على أشياء كثيرة بمعنى واحد فهو كلي ، كقولك : حيوان ،
سواء كانت كثيرة في التوهم أو في الوجود .

(١) كذا في ص ، ح . وفي ب : كتاب عيون
الحكمة تصنيف الشيخ الرئيس أبي علي بن
سينا . كل لفظ . . .
(٢) ناقص في ب .
(٣) على جزء من معناه : ناقص في ب
(٤) ب : فهو لفظ مفرد .
(٥) فانك . . . آخر : ناقص في ص .

وكل لفظ لا يمكن أن تدلّ به بمعناه الواحد على كثيرين يشتركون فيه فهو جزئى ، كقولك : زيد .

الكلّى الدائى هو الذى توصف به ذات الشئ فى ذاته ، كما توصف النار بالحزارة واليبوسة اللتين فى ذاتها .

والكلّى العرضى هو الذى توصف به ذات الشئ بعد ذاته ، كالسواد والبياض فى الإنسان .

المقول فى جواب ما هو : هو الذى يدلّ على كمال حقيقة ما يُسأل عن ماهيته .

المقول فى جواب أى ما هو : هو الكلّى الدائى الذى يميز شيئاً عما يشاركه فى ذاتى له .

المقول فى جواب ما هو بالشركة : ما يكون دالاً على كمال حقيقة أشياء يسأل عنها معاً ، ولا يكون كذلك لأفرادها .

الجنس : هو المقول على كثيرين مختلفى الحقائق فى جواب ما هو .

القصل : هو المقول على كلّى فى جواب أى ما هو .

النوع : هو أخصّ كلّيين مقولين فى جواب ما هو .

الخاصّة : هى كلّية عرّضية مقولة على [ا ب] نوع واحد

العرّض العامّ : هو كلّى عرّضى يقال على أنواع كثيرة .

فصل

كل لفظ مفرد يدلّ على شئ من الموجودات : فإمّا أن يدلّ على جوهر ، وهو ما ليس وجوده فى موصوفٍ به قائم بنفسه مثل إنسان وخشبة ، وإما أن يدلّ على كمية : وهو ما ، لذاته ، يحتل المساواة بالتطبيق أو التفاوت فيه ، إما تطبيقاً

متصلاً في الوهم — مثل الخط والسطح والعمق والزمان ، وإما منفصلاً كالعدد ؛ —
 وإما على كيفية وهو كل هيئة غير الكمية مستقرة لا نسبة فيها ، مثل البياض
 والصحة والقسوة والشكل ؛ — وإما على إضافة كالبنوة والأبوة ؛ — وإما على
 أين كالكون في السوق والبيت ؛ — وإما على متى كالكون فيما مضى أو فيما يستقبل
 أو في زمان بعينه ؛ — وإما على الوضع ككل هيئة للكل من جهة أجزائه
 كالعود والقيام والركوع ؛ — وإما على الملكة والجدة كالتلبس والتسلح ؛ —
 وإما على أن يفعل شيء ، مثل ما يقال : هوذا يقطعُ ، هوذا يحرقُ ؛ —
 وإما أن يفعل شيء ، كما يقال : هوذا ينقطع ، هوذا يحترق .
 فهذه هي المقولات العشر .

فصل

اللفظ^(١) الذي يقع على أشياء كثيرة : إما أن يقع بمعنى واحد على السواء وقوع
 الحيوان على الإنسان والفرس ، ويسمى متواطئاً ؛ — وإما أن يقع بمعانٍ متباينة
 وقوع « العين » على الدينار والبصر ، ويسمى مشرّكاً ؛ — وإما أن يقع بمعنى
 واحد لا على السواء ، ويسمى مُشَكِّكاً : وقوع الموجود على الجوهر والعرض .
 الاسم : لفظ مفرد يدلّ على معنى دون زمانه المحصل .

الكلمة : وهي الفعل : لفظ مفرد يدلّ على معنى وعلى زمانه ، كقولنا :
 مضى .

القول : كل لفظ مركب .

والقول الجازم : ما احتمل أن يُصدّق به ، أو يكذب به^(٢) ، وهو القضية^(٣) .

(١) ب : اللفظ المفرد الذي ... — (٢) به : ناطقة في ب . — (٣) ص ، ح : وهو القضية :
 الحلية هي التي ... وما أثبتنا في ب .

والقضية الحملية : هي التي يحكم فيها بوجود شيء هو المحمول ، لشيء هو الموضوع ؛ أو بعدمه له : كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب ؛ والأول يسمى إيجاباً ، والثاني يسمى سلباً .

والقضية الشرطية المتصلة : هي التي يحكم فيها بتلؤ قضية تسمى تالياً لقضية أخرى تسمى مقدماً ؛ أو لا تلؤه . والأول هو الإيجاب ، كقولك : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ؛ والثاني هو السلب : كقولك : ليس إذا [١٢] كانت الشمس طالعة فالليل موجود .

والشرطية المفصلة هي التي يحكم فيها بتكافؤ القضيتين في العناد ، أو سلب ذلك : مثال الأول : إما أن يكون هذا العدد زوجاً ، وإما أن يكون فرداً ؛ مثال الثاني : ليس إما أن يكون هذا زوجاً ، وإما أن يكون فرداً ^(١) .

والقضايا الحملية ثمان : شخصية موجبة ، كقولك : زيد كاتب ؛ وشخصية سالبة ، كقولك : زيد ليس بكاتب — والموضوع فيهما جميعاً لفظ جزئي ؛ ومهمله موجبة ، كقولك : « إن الإنسان لفي خسر » ^(٢) ؛ ومهمله سالبة كقولك : الإنسان ليس في خسر ^(٣) — والموضوع في كليهما كلي ، وتقدير الحكم عليه مهمل ؛ ومحصورة كلية موجبة كقولك : كل إنسان حيوان ؛ ومحصورة كلية سالبة كقولك : ليس ولا واحد من الناس بحجر ؛ وجزئية موجبة كقولك : بعض الناس كاتب ؛ وجزئية سالبة كقولك : ليس كل إنسان بكاتب ، وبعض الناس ليس بكاتب — فان كليهما تسلبان عن البعض ويجوز أن يكون في البعض إيجاب .

(١) ص ، ح : وإما أن يكون اثنين . — أثبتنا عن ب وفي نسخة الفاتيكان (= ف) :

وما أثبتنا في ب .
(٢) سورة « العصر » ، آية : ٢ .

(٣) ب ، ح : الإنسان ليس بمهمل — وما

الإنسان في جسد . . . الإنسان ليس في جسد .

والنقيضتان في الشخصيات هما قضيتان مختلفتان بالإيجاب والسلب بعد الاتفاق في معنى الموضوع والمحمول والشرط والإضافة والجزء والكل — إن كان هناك جزء وكل — والفعل والقوة والزمان والمكان ؛ — وفي المحصورات أن تكون هذه الشرائط موجودة ، ثم أحدهما كلي والآخر جزئي .

جهات القضايا ثلاثة : الواجب ، والممكن ، والممتنع : الواجب كقولك : الإنسان حيوان ، والممتنع كقولك : الإنسان حجر ، والممكن كقولك : الإنسان كاتب .

العكس : يُصَيِّرُ الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً مع بقاء الإيجاب والسلب والصدق على حاله . — الكلية السالبة تنعكس مثل نفسها : فإنه إذا لم يكن شيء من كذا ذاك ، فلا شيء من ذاك كذا : فإنه إذا لم يكن أحد من الناس حجراً ، فلا يكون أحدٌ من الحجارة إنساناً . فأما الكلية الموجبة والجزئية الموجبة فلا يجب أن تنعكسا كليتين : فإنه ليس إذا كان كل إنسان حيواناً أو بعض المتحركين أسود ، يجب من ذلك أن يكون كل حيوانٍ إنساناً أو كل أسود متحركاً — ولكن يجب أن تنعكس جزئية : فإنه إذا كان كل كذا أو بعض كذا [٢ ب] فبعض ذاك الذي هو كذا هو كذا . — والجزئية السالبة لا تنعكس : إذ ليس إذا لم يكن كل حيوان إنساناً يجب أن لا يكون كل إنسانٍ حيواناً .

القياس

القياس مؤلف من أقوال إذا سُلِّمَتْ لزم عنها لذاتها قولٌ آخر — مثال ذلك أنك إذا سلِّمْتَ أن كل جسيم مؤلف ، وكل مؤلف مُحدَّث — لزم من ذلك أن كل جسيم مُحدَّث .

والقياس منه اقتراني ، ومنه استثنائي . والاقترانيات في الحملات ثلاثة أشكال :

شكل" يكون فيه ما هو متكرر في المقدمتين — مثل « المؤلف » في المثال المذكور — محمولاً في إحدى القضيتين موضوعاً في الثاني ، وهذا يسمى شكلاً أولاً ، أو يكون هذا المتكرر محمولاً فيهما جميعاً ، ويسمى الشكل الثاني ؛ أو موضوعاً فيهما جميعاً ، ويسمى الشكل الثالث . ومن شأن هذا الأوسط أن يجمع بين الطرفين بنتيجة^(١) ويخرج من بين^(١) فيصير أحد الطرفين موضوعاً في النتيجة ويسمى الحد الأصغر ومقدمته صغرى ، والآخر يصير محمولاً في النتيجة ويسمى حداً أكبر ومقدمته كبرى .

فصل

الشكل الأول لا ينتج إلا أن تكون الصغرى موجبة والكبرى كلية ، وتكون العبرة في الكيفية : أعنى الإيجاب والسلب ، وفي الجهة : أعنى الضرورة وغير الضرورة للكبرى . مثال الأول : كل ح ب ، وكل ب ا كيف كان — فكل ح ا كذلك . إلا أن تكون الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالنتيجة ممكنة . وللثاني : كل ح ب ، ولا شيء مما هو ب ا كيف كان ، فلا شيء مما هو ح ا كذلك . والثالث : بعض ح ب ، وكل ب ا كيف كان ، فبعض ح ا كذلك . والرابع : بعض ح ب ، ولا شيء من ب ا ، فليس بعض ح ا . وما عدا هذا فليس تلزم عنه النتيجة .

الشكل الثاني شريطته أن تكون الكبرى كلية ويختلفان بالإيجاب والسلب . فالضرب الأول منه قولك : كل ح ب ، ولا شيء من ب ا — ندعى أنه يلزم منه : لا شيء من ح ا . برهان ذلك : أننا نعكس الكبرى فنصير : لا شيء من ب ا ، ونرجع إلى الشكل الأول وننتج ذلك . الضرب الثاني : لا شيء من

(١) أي يخرج من « بين » الطرفين فلا يظهر في النتيجة .

ح ب ، وكل ا ب ينتج كذلك ، وبين بعكس الصغرى فينتج : لا شيء من
 ا ح ، ثم يتعكس : فلا شيء من ح ا . - الضرب الثالث [٢٣] مثل قولك :
 بعض ح ب ، ولا شيء من ا ب ، ينتج : ليس بعض ح ا وبين بعكس
 الكبرى . - والضرب الرابع مثل قولك : ليس كل ح ب ، وكل ا ب - ينتج :
 ليس كل ح ا ؛ ولا يبين ذلك بالعكس بل بالافتراض : ليكن البعض الذي هو
 ح وليس ب هو د فيكون : لا شيء من د ب ، وكل ا ب ينتج : لا شيء من
 د ا ، ود بعض ح فيكون كل ح ا . والعبرة في الجهة للسالبة ، لأن السالبة ترجع
 كبرى في الشكل الأول بعكس أو افتراض . وكانت العبرة في الجهة في الشكل
 الأول للكبرى . والحق أنه إذا اختلط ضرورى وغير ضرورى فالنتيجة ضرورية .
 الشكل الثالث شريطته أن تكون الصغرى موجبة ولا بدّ من كلية . - الضرب
 الأول منه : كل ب ح ، وكل ا ب ينتج : بعض ح ا - ويرجع إلى الأول
 بعكس الصغرى . الضرب الثانى : كل ب ح ، ولا شيء من ب ا فلا كل
 ح ا - ويرجع إلى الأول بعكس الصغرى . الضرب الثالث : بعض ب ح ،
 وكل ا ب ينتج : بعض ح ا - وبين بعكس الصغرى . الضرب الرابع : كل
 ب ح ، وبعض ب ا ، ينتج : بعض ح ا وبين بعكس الكبرى ثم عكس
 النتيجة ، أو بالافتراض : بأن نفرض الشيء الذى هو بعض ب ا ^(١) هو د ، ويكون
 كل د ا ، فإذا قلنا : كل د ب ، وكل ب ح ينتج : كل د ح . ثم إذا قلنا : كل
 د ح ، وكل د ا ينتج : بعض ح ا . - الضرب الخامس : كل ب ح ، وليس
 كل ا ب ينتج : ليس كل ح ا ، ولا يبين بالعكس بل بالافتراض . - الضرب
 السادس : بعض ب ح ، ولا شيء من ب ا ، فليس بعض ح ا يتبين بعكس

(١) من : بعض ح ا .

الصغرى . والعبرة في الجهة للكبرى ، فإنها تصير كبرى في الأول بعكس أو افتراض اللهم إلا أن تكون الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة .

واعلم أنه قد يقترن من الشرطيات المتصلة قرائن على نمط هذه الأشكال . فاجعل بدل الموضوع : مقدماً ، وبدل المحمول : تالياً . فإن كان المقدم في أحدهما تالياً في الآخر فهو الشكل الأول . وإن كان تالياً في كليهما فهو الشكل الثاني . وإن كان مقدماً في كليهما فهو الشكل الثالث . والشرطية التي [٣ ب] تتألف من المقدم والتالي الطرفين هي النتيجة . والشرائط تلك الشرائط . والكلية الموجبة في المتصلات كقولنا : كلما كان ا ب فيكون حء . والكلية السالبة فيها كقولنا : ليس ألينة إذا كان ا ب فيكون حء ؛ والخزئية الموجبة فيها كقولك : قد يكون إذا كان ا ب ف حء ، أو ليس كلما كان ا ب ف حء . مثال الضرب الأول من الشكل الأول : كلما كان ا ب ف حء ، وكلما كان حء ف هـ ز — ينتج : كلما كان ا ب ف هـ ز . — ومثال الضرب الأول من الشكل الثاني : كلما كان ا ب ف حء ، وليس ألينة إذا كان هـ ز ف حء — ينتج : ليس ألينة إذا كان ا ب ف هـ ز — وبين كذلك بالعكس . ومثال الضرب الأول من الشكل الثالث : كلما كان حء ف ا ب ، وكلما كان حء ف هـ ز — ينتج : قد يكون إذا كان ا ب ف هـ ز — وبين بالعكس . — ثم عليك سائر التراكيب وامتحانها والافتراض فيها كقولك : ليس كلما كان حء ف هـ ز ، وكلما كان ا ب ف هـ ز — نقول ينتج : ليس كلما كان حء ف ا ب — برهان ذلك : إما نفس الوضع الذي يكون فيه حء ولا يكون فيه هـ ز وذلك عندما يكون ح ط فيكون : ليس ألينة إذا كان ح ط ف هـ ز وكلما كان ا ب ف هـ ز ، فليس ألينة إذا كان ح ط ف ا ب . ثم نقول : قد يكون إذا كان حء ف ح ط ، وليس ألينة إذا كان ح ط ف ا ب — ينتج : ليس كلما كان حء ف ا ب .

فصل

القياسات الاستثنائية إما أن تكون من المتصلات ، وإما أن تكون من المنفصلات .
فالذى من المتصلة فاما أن يكون الاستثناء بعين المقدم فينتج عين التالى : كقولك :
إن كان هذا إنساناً فهو حيوان ، لكنه إنسان فهو حيوان ؛ ولا يُنتجُ استثناءً نقيض
المقدم كقولك : لكنه ليس بانسان ، فلا يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان .
فإن كان الاستثناء من التالى فإن استثنيت نقيض التالى أنتج نقيض المقدم ،
كقولك : ولكن ليس بحيوان ، فينتج : فليس بانسان . وأما إذا استثنيت عين
التالى لم يلزم أن ينتج شيئاً كقولك : لكنه حيوان ، فليس [١٤] يلزم أنه إنسان
أو ليس بانسان .

وأما من الشرطيات المنفصلة فإذا استثنيت عين واحدٍ منها أنتج نقيض البواقي
بها منفصلة إن كانت كثيرة ، أو نقيض الباقية بهاها . مثال الأول : هذا
العدد إما زائد ، وإما ناقص ، وإما مساوٍ . فان استثنيت أنه ناقص أنتج :
فليس بزائد ^(١) ولا مساوٍ أو ليس إما زائداً وإما مساوياً . مثال الثانى : هذا
العدد إما أن يكون زوجاً ، وإما فرداً ؛ لكنه فرد ، فليس بزوج . وأما إذا
استثنيت نقيض واحدٍ منها أنتج عين البواقي بهاها أو عين الواحد الباقى بهاها ^(٢) —
مثاله : لكنه ليس بزائد ، فهو إما ناقص وإما مساوٍ . وأيضاً : لكنه ليس
بفرد فهو زوج .

وأما إن كانت المنفصلات غير حقيقية — وهى التى تكون من موجبات وسوالب ،
أو سوالب ^(٣) كلها ، فلا ينتج إلا استثناء النقيض — مثاله : إما أن يكون عبد الله

(١) ب : فلا مساوٍ . — (٢) ص : بهاها ، والتصحيح عن ب . — (٣) ص : وسوالب ،
والتصحيح عن ب .

فى البحر، وإما أن لا يفرق، لكنه يفرق، فهو فى البحر؛ لكنه ليس فى البحر، فهو لا يفرق. وإذا قلت: لكنه فى البحر أو لا يفرق — ليس يلزم منه شئ. وكذلك: إما أن لا يكون زيد حيواناً، وإما أن لا يكون زيد نباتاً، لكنه حيوان فليس بنبات؛ لكنه نبات، فليس بحيوان. ولا يلزم من قولك إنه ليس بحيوان أو ليس بنبات شئ. — والمنفصلة الحقيقية هى التى يدخلها لفظة: «لا يخلو».

فصل

قياس الخلف: هو أن يأخذ نقيض المطلوب ويضيف إليه مقدمة صادقة على صورة قياس مُنتج فيتتبع شيئاً ظاهر الإحالة، فيُعلم أن سبب تلك الإحالة ليس تأليف القياس ولا المقدمة الصادقة، بل سببها إحالة نقيض المطلوب — فإذاً هو محال، فنقيضها حق. فإن شئت أخذت نقيض المحال وأضفت إلى الحقيقة فيتتبع المطلوب على الاستقامة.

الاستقراء: هو أن تُنتج حكماً على كلى لوجوده فى جزئياته كلها أو بعضها، كما تحكم أن كل حيوان يحرك عند المضغ فتكته الأسفل. — وهذا لا يوثق به: فرمما كان الحيوان مخالفاً لما رأيت كالتساح.

التثليل: هو الحكم على غائب بما هو موجود فى مثال الشاهد. وربما اختلف. وأوثقه ما يكون المماثل به [ب] أو المشترك فيه علة للحكم فى الشاهد — وليس يوثق: فرمما كان علة الحكم فى الشاهد لأجل ما هو شاهد وربما كان المشترك معنى كلياً ينقسم إلى جزئين فتكون العلة أجد الجزئين، ولم يدخل التفصيل فى القسمة المؤدية إلى العلة. فان لم يكن هذان المانعان وصح أن الحكم لعلة، انقلب التثليل برهاناً.

الضمير : قياس تذكر فيه صغراه فقط ، كقولهم : فلان يطوف ليلاً ، فهو إذن مختلط^(١) — وحُدِّثَ الكبرى إما للاستغناء به ، أو للمغالطة .

فصل

المقدمات التي منها تؤلّف البراهين هي المحسوسات كقولنا : الشمس مضيئة ؛ والمحجّرات كقولنا : الشمس تشرق وتغرب ، والسقمونيا^(٢) تسهل الصفراء ؛ والأوليات كقولنا : الكل أعظم من الجزء ، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية ؛ والمتواترات كقولنا : إن مكة موجودة .

وأحقّ البراهين باسم البرهان ما كان الحد الأوسط سبباً لوجود الأكبر في الأصغر كقولنا : هذه الخشبة تَعَلَّقَتْ بها النار ، وكل ما تعلق به النار احترق ، فهذه الخشبة احترقت . والذي بعكس هذا يسمى دليلاً^١ .

البرهان في العلوم إنما يتألّف من مقدمات ذاتية المحمولات ، أي محمولاتها أمور مقوِّمة لموضوعاتها كالحَيوان للإنسان ، أو خاصّة لها أو لجنسها من أن يعم كالاستقامة للخط والمساواة له . — والكُتُبريات في البراهين أكثرها من الأمور الذاتية بالمعنى الثاني . لكل علم برهاني شيء هو موضوعه : كالمقدار للهندسة ، ومبادئ له مقدمات أو حدود ؛ وما كان من المبادئ غير بيّن بنفسه يُبيّن في علم آخر ؛ — ومساائل هي المطلوبات ، وربما صارت المطلوبات مقدمات لمطلوبات آخر .

الرائحة ، وأفضله ما جلب من النطاكية .
ومنى أعطى منه أكثر من ثلثي درهم
أسهل إسهالاً عنيفاً جداً . (راجع
« مفردات » ابن البيطار ، ج ٣ ص ١٧
ص ٢٠) .

(١) أي مختلط العقل ، مشعوز .
(٢) السقمونيا : *Convolvulus Scammonia*
وهو نبات له أغصان كبيرة يخرجها من
أصل واحد طولها نحو من ثلاثة أذرع
أو أربعة ، عليها رطوبة تدبق باليد وتثني .
من زغب وله زهر أبيض مستدير ثقيل

المطلب بـ « هل » يتعرف حال الوجود أو العدم . المطلب بـ « ما » يتعرف حال شرح الاسم . فإن كان الشيء موجوداً فيطلب بالحقيقة حده أو رسمه ، والحد من أجناسٍ وفصول ، والرسم من أجناسٍ وخواص . والمطلب بـ « كيف » يطلب حاله ، وبـ « الأي » خاصيته التي يتميز بها ، وبـ « لم » علته .

والقياسات الجدلية مقدماتها هي الأمور المشهورة التي يراها الجمهور وأرباب الصنائع ، فربما كانت أولية وربما كانت غير أولية [١٥] تحتاج أن تبين . وربما لم تكن صادقة وإنما تدخل في الجدل لا من حيث هي صادقة أو كاذبة ، وأولية وغير أولية ، بل من حيث هي مشهورة كقولهم : الكذب قبيح . فأما السائل من الجدلين فله أن يستعمل المقدمات المسلّمة من المحيب وإن لم تكن مشهورة . والمشهورات التي ليست بأولية ولم يقم عليها برهان من جملة الصادقة فيها فانما تصير عند الجمهور كأوليات بسبب التمرّن والاعتقاد ، حتى لو توهم الإنسان نفسه خلُق في الحلقة الأولى عاقلاً وشكك نفسه فيها أمكنه أن يشك ، ولا يشك في الأوليات .

القياسات المغالطية : مقدماتها مقدمات مشبهة بقياساتها قياسات مشبهة ، والمقدمات المشبهة هي التي تشبه الحق لأجل مشاركة في الاسم أو مشاركة في صفة من الصفات العامة أو لإغفال شرط من القوة والفعل والزمان والإضافة والمكان ، وما ذكرناه في شرائط النقيض التي بها يتميز الحق من الشبيه . وربما كانت وهمية ، وهي أحكام الوهم في أمورٍ معقولة على نحو أحكامها في المحسوسة ، فيكاد تشبيه الأوليات كحكمكم من حكم أنه لا وجود لشيء ليس في داخل العالم ولا في خارجه . وأما القياسات المشبهة فهي التي تفقد الشرائط المذكورة في المنتجات . والتحرز من ذلك بأن يخطر^(١) حدود القياس مرتبة مفردة معاني الألفاظ ، ويجتهد في أن

(١) ب : يحصر .

لا يقع الأوسط في إحدى المقدمتين ^(١) إلا نحو وقوعه في الأخرى ، والكبر والأصغر في القياس إلا نحو وقوعها ^(٢) في النتيجة في المعنى وفي الشرائط وفي الاعتبارات كلها بلا اختلاف ألينة ، وأن يحذر المهمل ولا يستعمله أصلاً .

فصل

القياسات الخطائية تكون مؤلفة من مقدمات مقبولة أو مظنونة أو مشهورة في أول ما يسمع غير حقيقيّة — مثال المقبولة أن يقال : هذا نبيذ مطبوخ ، والنبيذ المطبوخ يحلّ شربه فهذا يحلّ شربه — والكبرى مقبولة ليست يبيّنة ولا مشهورة ، إنما هي مقبولة من أبي حنيفة . — وأما المظنونة فكما يقال : فلان يطوف بالليل ومن يطوف بالليل فهو سارق . — ومثال المشهورة في بادئ الرأي قولك : فلان أخوك الظالم ، والأخ الظالم ينبغي أن ينصّر وإن كان ظالماً — فإن هذا أول ما يسمع يظن [٥ ب] أنه مشهور ، لكنه بالحقيقة ليس بمشهور ، بل المشهور : الظالم لا ينصّر وإن كان أخاً .

ومنفعة القياسات الخطائية في الأمور المدنية من المنع والتحريض والشكاية والاعتذار والمدح والذم وتكبير الأمور وتصغيرها .

فصل

القياسات الشعرية من مقدمات مخيلة . وإن كانت مع ذلك لا يصّدق بها ، لكنها تبسّط الطبع نحو أمرٍ وتقبضه عنه مع العلم بكونها ^(٣) كاذبة كمن يقول : لا تأكل هذا العسل فإنه مرةٌ مقبّنة ، والمرّة المقبّنة لا تؤكل ، فيوهم الطبع أنه حق مع معرفة الذهن بأنه كاذب فيتقرّز عنه . وكذلك ما يقال ^(٤)

(١) ص : المقدمتين لا يجوز وقوعها . (٢) ص : لا يجوز وقوعهما . (٣) ص : هـ : مع العلم لكذب ما هو كاذب كمن ... ب : لكونها كاذبة . — (٤) ص : هـ : وكذلك يحكم بأن هذا أسد ...

بأن هذا أسدٌ وهذا بدرٌ فيُحسَّس به شيءٌ في العين^(١) مع العلم بكذب القول .

ومنافع القياسات الشعرية قريبة من منافع القياسات الخطائية فإنها إنما يستعان بها في الجزئيات من الأمور دون الكليات والعلوم^(٢) .

فهذا آخر المنطقيات من عيون الحكمة ، وصلى الله على المصطفين من عباده عموماً ، وخصوصاً على نبيِّنا محمد وآله الطاهرين .

(فصل^(٣))

كل محمول ننسبه على موضوع فاما جنس كقولك : الإنسان حيوان ، وإما فصل كقولك : الإنسان نلحق ، وإما فصل الجنس كقولك : الإنسان حسّاس ، وإما جنس الفصل كقولك : الإنسان مدرك ، وإما جنس الجنس كقولك : الإنسان جسم ، وإما فصل الفصل كقولك : الإنسان ممّيز — وقد يمكن أن يركّب تركيباً ثالثاً — وإما عرض خاص كقولك : الإنسان ضحكك ، وهذا العرض من جملة ما يسمى في كتاب البرهان عرضاً ذاتياً ؛ وإما خاصة الجنس كقولك : الإنسان متحرك بالإرادة ، وإما خاصة الفصل ، وهي بعينها خاصة الشيء إن كان الفصل مساوياً وليست بخاصية إن كان الفصل أعم — مثاله : الإنسان متحيّف . ومن هذا الباب خاصة فصل الجنس . — وإما عرض عام ويدخل فيه خاصة الجنس وعرض الجنس وخاصة الجنس وخاصة الفصل

(١) الرازي «لميون الحكمة» (ورقة ٢٥٤) ،
بل نص على أن «هاهنا (أى : ...
دون الكليات من العلوم) آخر الكلام
في المنطقيات» .

(٢) ص ، ٥ : في المعنى .

(٣) في شرح الرازي : من العلوم .

(٣) لم يرد هذا الفصل إلا في نسخة والفاتيكان
دون ص ، ٥ : ولم يرد أيضاً في شرح الفخر

الذى هو أعمّ . فجميع ذلك عرّض عام ، وما سوى ذلك فهو كواذب لا تحمل الشيء . وجميع ذلك إما بالحقيقة ، وإما بأغلب الظن .

المحمولات في البراهين الأجناس وفصولها ، والفصول وأجناسها وفصولها ، والأعراض الخاصة ، ولا يدخل فيها الأعراض العامة التي تكون عارضة أولاً بلجنس موضوع علم الشيء ، ويدخل فيه علم الأعراض العامة . وإذا كانت تعرض للشيء من غير أن تعرض بلجنسه أولاً وبالعموم ، وأعني بالشيء لا موضوع المسألة بل موضوع الصناعة كالمقدار للهندسة . وإنما يدخل في البراهين ما كان من ذلك حقاً في نفسه ، لا ما يكون مشهوراً^(١) .

فالأمور الداخلة في البراهين هي المقدمات للموضوعات والأمور التي تعرض بموضوع الصناعة لا تسلب معنى أعمّ منه إذ كان تقويمه أو عروضه بالحقيقة لا بحسب الشهرة وأغلب الظن .
تم المنطق من عيون الحكمة

(١) ب : مشهور .

الطبيعيّات

باسم الله الرحمن الرحيم

< الفصل الأول : الحكمة وأقسامها >

الحكمة استكمال النفس الإنسانية بتصور الأمور والتصديق بالحقائق النظرية والعملية على قدر الطاقة البشرية .

والحكمة المتعلقة بالأمور النظرية التي إلينا أن نعلمها وليس إلينا أن نعملها تسمى حكمة نظرية . والحكمة المتعلقة بالأمور العملية التي إلينا أن نعلمها ونعملها تسمى حكمة عملية . وكل واحدة من الحكمتين تنحصر في أقسام ثلاثة : فأقسام الحكمة العملية : حكمة مدنية ، وحكمة منزلية ، وحكمة خلقية . ومبدأ هذه الثلاثة مستفاد ^(١) من جهة الشريعة الإلهية ، ومآلات حدودها تستبين بالشريعة الإلهية ، وتتصرف فيها بعد ذلك القوة النظرية من البشر بمعرفة القوانين العملية ^(٢) منهم وباستعمال تلك القوانين في الجزئيات .

والحكمة المدنية فائدتها أن تُعَلِّمَ كيفية المشاركة التي تقع فيها بين أشخاص الناس ليتعاونوا على مصالح الأبدان ومصالح بقاء نوع الإنسان . والحكمة المنزلية فائدتها أن تُعَلِّمَ المشاركة التي ينبغي أن تكون بين أهل منزل واحد لتنظم به المصلحة المنزلية . والمشاركة المنزلية تتم بين زوج وزوجته ، ووالد ومولود ، ومالك وعبد . وأما الحكمة الخلقية [١٦] ففائدتها أن تُعَلِّمَ الفضائل وكيفية اقتنائها لتركوها النفس ، وتعلم الرذائل وكيفية توقيها لتتطهّر عنها النفس .

(١) مستفاد : ناقصة في ص ، - . — (٢) ب : معرفة القوانين في الجزئيات . فالحكمة المدنية . . .

وأما الحكمة النظرية فأقسامها ثلاثة : حكمة تتعلق بما في الحركة والتغير ، وتسمى حكمة طبيعية ؛ وحكمة تتعلق بما من شأنه أن يجرده الذهن عن التغير وإن كان وجوده مخالطاً للتغير ويسمى حكمة رياضية ؛ وحكمة تتعلق بما وجوده مستغن عن مخالطة التغير فلا يخالطه أصلاً ، وإن خالطه فبالعرض ، لا أن ذاته مفتقرة في تحقيق الوجود إليه ^(١) ، وهي الفلسفة الأولى ؛ والفلسفة الإلهية جزء منها وهي معرفة الربوبية .

ومبادئ هذه الأقسام التي للفلسفة النظرية مستفادة من أبواب الملة الإلهية على سبيل التنبيه ، ومتصرف على تحصيلها بالكمال بالقوة العقلية على سبيل الحجّة . ومن أوتي استكمال نفسه بهاتين الحكمتين والعمل على ذلك باحداهما فقد أوتي خيراً كثيراً .

< الفصل الثاني : في المصادرات التي يجب تقديمها على العلم الطبيعي >

كل واحد من العلوم الجزئية — وهي المتعلقة ببعض الأمور والموجودات — يقتصر المتعلم فيه أن يسلم أصولاً ومبادئ تبرهن في غير علمه وتكون في علمه مستعملة على سبيل الأصول الموضوعة . والطبيعي علم جزئي ، فله أصول موضوعة فنعدّها ^(٢) عدداً ونبرهن عليها في الحكمة الأولى فنقول :

إن كل جسم طبيعي فهو متقوم الذات من جزئين : أحدهما يقوم فيه مقام الخشب من السرير ويقال له هيولى ومادة ، والآخر يقوم مقام صورة السرير من السرير ويسمى صورة .

(١) وهو تحريف . وفي هامشها تصحيح هو :

فبمدها (بدلاً من : فبعضها) .

(٢) ب : إليها .

(٣) في صلب ب : علم جزئي وأما أصول

موضوعة فبعضها عداد نبرهن (١) —

وكل جسم حادث أو متغير فيفتقر ، من حيث هو كذلك ، إلى عدم سبقه لولاه لكان أزلّ الوجود . وكل جسم يتحرك فحركته إما من سبب خارج ، وتسمى حركة قسرية ، وإما من سبب في نفس الجسم ، إذ الجسم لا يتحرك بذاته ؛ وذلك السبب إن كان محركاً على جهة واحدة على سبيل التسخير فيسمى طبيعة . وإن كان محركاً حركات شتى بارادة أو غير إرادة ، أو محركاً حركة واحدة بارادة فيسمى نفساً .

أسباب الأشياء أربعة : مبدأ الحركة ، مثل البناء للبيت ؛ المادة ؛ مثل الخشب والطين للبيت ؛ الصورة مثل هيئة البيت للبيت ^(١) ؛ الغاية مثل الاستئناس للبيت . وكل واحد من ذلك إما قريب وإما بعيد ، إما عام وإما خاص ، إما بالقوة وإما بالفعل [٦ ب] ، إما بالحقيقة وإما بالعرض .

الطبيعة سبب على أنه مبدأ لحركة ما هي فيه ومبدأ لسكونه ^(٢) بالذات لا بالعرض . الحركة كالأول لما بالقوة من حيث هو بالقوة : وهو كون الشيء على حال لم يكن قبله ولا بعده . يكون فيه ، سواء كان تلك الحال أيناً أو كيفاً أو كماً أو وضعاً ، كالشيء يكون على وضع في مكان لم يكن قبله ولا بعده فيه ولا تفارق كليته مكانه .

الحركة التي من كم إلى كم تسمى حركة نمو أو تخلخل إن كان إلى الزيادة ، وتسمى حركة ذبول أو تكاثف إن كان إلى النقصان . التخلخل الحقيقي أن يصير للمادة حجم أعظم من غير زيادة شيء من خارج عليه أو إيقاع فرج فيه ؛ والتكاثف ضده .

الحركة من كيف إلى كيف تسمى استحالة مثل الاسوداد والابيضاض .

(١) ب : مبدأ الحركة مثل التجار للبيت ، المادة مثل الخشب والطين للبيت ؛ الصورة مثل نفس البيت للبيت ، — (٢) ب : ومبدأ سكونه .

الحركة التي تكون من أين إلى أين تسمى نقلة .
الحركة التي من وضع إلى وضع — والجسم في مكانه الواحد — مثل الاستدارة على نفسه .
كل حركة تصدر عن محرك في متحرك فهي بالقياس إلى ما فيه : متحرك^(١) ،
وبالقياس إلى ما عنه : متحرك .
كل محرك فلما أن يكون قوة في جسم ، ولما أن يكون شيئاً خارجياً ويحرك
بحركته في نفسه مثل الذي يحرك بالماسة . وينتهي المحركون والمتحركون في كل
نزيب إلى محرك غير متحرك لاستحالة توالى أجسام متحركة يحرك بعضها لبعض
إلى مالا نهاية له .

< الفصل الثالث في تناهى الأبعاد >

لا يجوز أن يكون جسم من الأجسام ولا بعد من الأبعاد لا خلاً ولا ملاء .
ولا عدد^(٢) يترتب في الطبع موجوداً بالفعل بلا نهاية ؛ وذلك لأن كل غير
متناه فيمكن أن يفرض في داخله خد ، ويفرض أبعد منه في بعض الجهات
حد آخر ؛ فإذا توهمنا بُعداً يصل بين الحدين مجتازاً^(٣) إلى غير النهاية لم يحل :
إما أن يكون ما يتبدى من الحد الثاني لو أطبق في الوهم على ما يتبدى من الحد
الأول لحاذاه أو ساواه ولم يفضل أحدهما على الآخر ، أو فضل . وكل ما لو أطبق
على شيء ولم يفضل عليه فليس بأنقص ولا أزيد منه : وكل ما هو مساو لما بعد
عن الحد الثاني فهو أنقص مما هو مساو لما بعد عن الحد الأول فيكون ما هو
مساو أنقص — وهذا خلف ، فإن فصل [١٧] فهو مساو ، والفصل متناه ،
فالجملة متناهية . فإذا لا يمكن أن يفرض بُعد غير متناه في خلا أو في

(١) ب : متحرك له . — (٢) ص : ولا عدد له ترتيب في الطبع موجود بالفعل . — (٣) مهمة

ملاءٍ . وكذلك يبين حال ترتيب الأعداد التي لها ترتيب في الطبع ، بل الأمور التي لا نهاية لها هي في العدم^(١) ولها قوة وجود ؛ وكل ما يحصل منها في الوجود يكون متناهياً^(٢) . لو كان بُعد غير متناهٍ خلاءً أو ملاءً لكان لا يمكن أن تكون حركة مستديرة . فإنه إذا أخرجنا عن مركزها خطاً إلى المحيط بحيث لو أخرج في جهةٍ قاطع خطاً مفروضاً في البعد غير المتناهى على نقطة : فإنه إذا دار زالت تلك النقطة عن محاذة المقاطعة إلى المباشنة إذا صارت في جهة أخرى فيصير بعد أن كان المركز مسامتاً بها شيئاً من ذلك الخط غير مسامتٍ لشيء منه ثم يعود مسامتاً فلا بد من أول نقطة تسامت في ذلك الخط وآخر نقطة تسامت عليها . لكن أى نقطة فرضناها على خط غير متناهٍ فإننا نجد خارجاً عنها نقطة أخرى يمكن أن نصلها بالمركز ، فيكون القطع الحاصل إذا بَلَغَه النقطة صار مسامتاً قبل أول ما سامت أو بعد آخر ما سامت — هذا خُلُف . لكن الحركات المستديرة ظاهرة الوجود ؛ فالأبعاد الغير المتناهية ممتعة الوجود . فإذا كانت الأبعاد محدودةً والجهات محدودة ، فالعالم متناهٍ ، فليس للعالم خارج . فإذا لم يكن له خارج ، لم يكن له شيء من خارج .

والبارى تعالى والروحانيون من الملائكة وجودهم عالٍ عن المكان وعن أن يكونوا في داخل أو خارج .

< الفصل الرابع : الجهة >

كل جهة فهي نهاية وغاية ، ويستحيل أن تذهب الجهة في غير النهاية ، إذ لا بُعد غير متناهٍ . وإذا لم يكن إليها إشارة لما كان لها وجود ، وإذا كان إليها إشارة فهي حد ليست وراء ذلك . فلو كان حد ما أمعت إليه الجهة لم يحصل ،

(١) ب : العدد — وهو تحريف شنيع . — (٢) ب : أو كان .

لم تكن الجهة موجودة لشيء^(١) : فالعلو والسفل وما أشبه ذلك محدودة الأطراف ولا محالة أن حده بخلاء أو ملاء ، وستعلم أنه لا خلاء فهو إذن ملاء . وما يحدّ الجهة قبل الجهة ؛ ولو كانت الجهات متحددة فجسم واحد تكون إليه غاية قُرب وغاية بُعْدٍ محدودين . فلذا^(٢) الأجسام التي تحتاج إلى [١٧] جهات متحددة تحتاج إلى تقدم وجود هذا الجسم لها ، وأن يكون اختلاف جهاتها بالقرب منه والبعد منه ليس في جانبٍ دون جانبٍ منه إذ لا تختلف جوانبه بالطبع ، فيجب إذاً أن تكون^(٣) حاله في إثبات الجهة حال مركزٍ أو محيط ، لكن المركز يحدّد القُرب ولا يحدّد البعد ، لأن المركز الواحد يصلح مركزاً لدوائر مختلفة الأبعاد ، فيجب أن يكون على سبيل المحيط ، فان المحيط الواحد كما يحدّد القرب منه كذلك يحدّد البعد عنه ، وهو المركز الواحد المعيّن . ويجب أن يكون هذا الجسم غير مفارق لموضعه وإلاّ فيحتاج إلى جسمٍ آخر لتحدد به الجهة التي يحتاج إليها إذا أعيد إلى موضعه بطبعه أو غير طبعه . فلذا لا يكون لهذا الجسم مبدأ حركة مستقيمة لا بالقسر ولا بالطبع . والأجسام المستقيمة الحركة فإنها تحتاج إلى جهات ، وتكون جهاتها مختلفة بالقياس إليه : فنها ما هو أخذ^(٤) نحوه فيكون متحركاً من الوسط إلى المحيط ، ومنها ما يأخذ بالبعد عنه^(٥) فيكون من نحو المحيط إلى المركز . ولا يجوز أن يكون هذا الجسم مؤلفاً من أجسامٍ أقدم منه ، فإنها تكون حيثئذ قابلة للحركة المستقيمة ، فيكون حيثئذ محتاجاً إلى جهات محصّلة ، فتكون الجهات موجودة دون وجود هذا الجسم وقبل تركيبه — وهذا خلف .

(١) كذا في شرح الفخر الرازي (ص ٦٩ ب) .
 (٢) ص : فإن .
 (٣) ب : أن تكون تلك حاله في إثبات ...
 (٤) كذا في ب ؛ وفي ص : ما يأخذو نحوه
 (٥) ب : وإما إلى جهة يأخذ بالبعد عنه .
 لم تحصل جهة ، لم تكن الجهة موجودة .
 وفي ص : فلو كان كذا أمنت إلى الجهة
 لم تحصل جهة ، لم تكن الجهة موجودة .

< الفصل الخامس : الجسم البسيط والجسم المركب >

واعلم أن كل جسم إما بسيط أى غير مركب من أجسام مختلفة الطابع ، وإما مركب منها . والأجسام البسيطة قبل الأجسام المركبة .

كل جسم بسيط فإنه لو تترك وطباعه غير مقصور لاختصّ بحيز : فإما أن يكون عن طبعه أو عن غيره . لكننا قلنا : ليس عن غيره . فهو : عن طبعه . وكذلك فى كَيْفِيَّتِهِ وشكله وكيته . وقد يعتبر فى الكيف والشكل والكم : أما فى الكيف فكالماء سخن ، وأما فى الكم فكالماء تخلخل ، وأما فى الشكل فكالماء تكعّب . وقد يُفعل مثل ذلك فى الوضع كالفنن يُجرّ إلى غير وضعه .

كل شكل تقتضيه طبيعة بسيطة فأجزاؤه متشاكلة ، ولا شيء مما ليس بكرة أجزاءه متشاكلة ؛ فكل شكل طبيعى لجسم بسيط كرة . فبساط العالم يحتوى بعضها على بعض متأدية إلى حصول كرة واحدة .

الجزئى من الجسم البسيط ^(١) مكانه بالعدد غير مكان الجزئى الآخر ، ولكن بحيث إذا اتصلت الجزئيات طبيعة [١٨] واحدة بسيطة ككل ماء ، استحال أن تكون حركتها إلا إلى جهة واحدة ومكانها إلا مكاناً واحداً مشتركاً تكون أمكنة كل واحدٍ منها كالجزء من ذلك المكان . فيجب إذن أن لا يكون لبعضها مكان وليعضها مكان ؛ ليس من شأن جملة المكانين أن تصير مكاناً للجملة . فإذاً المكان العام واحد . فإذاً لا مركزين لتقيلين فى عالمين . فإذاً أجزاء العالم الكلى فى أحياز مترادفة . فجملة العالم واحد ومتناهٍ

(١) ب : الجسم الطبيعى .

﴿ الفصل السادس : في نفي الخلاء ﴾

وليس خارجاً عنه خلاءٌ ولا ملاءٌ . فإنه لو كان الخلاء موجوداً لكان أيضاً متناهِياً . فلو كان الخلاء موجوداً لكان فيه أبعاد في كل جهة وكان يحتل الفضل في جهات كالجسم . فحينئذ إما أن تكون أبعاد الجسم تُداخل أبعاده ، وإما أن لا تكون . فإن لم تداخلها كان ممانعاً فكان ملاءً — هذا خُلُف . وإن داخلها دخل أبعادُ في أبعادٍ ، فحصل من اجتماع بعدين متساويين بُعدٌ مثلُ أحدهما — وهذا خُلُف . والأجسام المحسوسة يمتنع عليها التداخل من حيث لا يَصِحُّ أن تنهَمَ عليه التداخل وهي الأبعاد ، فانها لأجل أنها أبعاد تتأَنع عن التداخل لا لأنها بيض أو حارة أو غير ذلك . فالأبعاد لذاتها لا تتداخل ، بل يجب أن يكون مجموع بعدّين أعظم من الواحد كمجموع واحدٍين أكثر من واحد ، وعددين أكثر من عدد ، ونقطتين أكثر من نقطة . وليس أكثر من نقطة ، لأن النقطة لا حصّة لها في الكبر ، بل في العدد ؛ واليُسَعَدُ له حصّة في الكبر ، كالعَدَد له حصّة في الكثرة .

ولو كان خلاءٌ موجوداً لما كان يختص فيه الجسم المحيط إلا بجهةٍ تتعيّن ، والأجسام التي في الإحاطة إنما تتعيّن جهاتها بجهة هذا المحيط . فيجب أن يكون لهذا المحيط جهة ، إذ لذاته ليس به جهة بل بحسب شيء آخر^(١) . ولو كان خلاءً لكان لهذا الجسم حيز من الخلاء مخصوص ووراءه أحيّاز أخرى خارجة عن حيزه لا تتحدّد بها حيزه ولا تتحدّد هي لحيزه ، فلم يكن وقوعه في ذلك الحيز إلا اتفاقاً ؛ والاتفاق بعرض عن أمورٍ قبل الاتفاق تتأدّى إلى اتفاقٍ^(٢) ليست باتفاق ، فتكون حينئذ أمورٌ سَلَفَتْ أدّت إلى تخصيص هذا الحيز

(١) الواو ناقصة في ص ، هـ . — (٢) ب : الاتفاق .

به ، فلهذا الجسم في ذاته حَيِّزٌ آخر . والسؤال على اختصاص ذلك ^(١) الحَيِّز ثابتٌ ، بل يجب أن [٨ ب] يكون مثل هذا الجسم لا حَيِّز له ولا أَيْن ، ولغيره به الحَيِّز والأَيْن . وهذا لا يمكن إلا أن يكون الخلاء معدوماً ، وإلا لكان في الخلاء حَيِّز دونه وكانت الأحياز لا تختلف من جهة ما هي في الخلاء . فلم يكن أن تختلف بأجسامٍ أولى من أن تختلف بغيرها ، إلا أن يكون حَيِّز بجسمٍ أولى من حَيِّز ، فتكون طبائع الأحياز في الخلاء مختلفة — وهذا محالٌ . فإذا إن كان خلاءٌ لم يكن فيه لا سكون ولا حركة طبيعية ولا أيضاً قسرية ما تسلب حركةً أو سكوناً طبيعياً . وكيف تكون في الخلاء حركة ، والحركات تختلف بالسرعة والبطء بقدر اختلاف المتحركات والمتحرك فيه : فما كان أغلظ كانت الحركة فيه أبطأ ، ونسبة السرعة إلى البطء في التفاوت نسبة المسافتين في الغلظ والرقّة حتى كلما ازدادت رقّةً ازدادت الحركة سرعة ، فتكون نسبة زمان الحركة في الملاء إلى زمان الحركة في الخلاء كنسبة مقاومة ذلك الخلاء إلى مقاومة ملاءٍ أرقّ منه على نسبة الزمانين ، فتكون مقاومة موهومة لو كانت لكانت مساويةً للمقاومة ، ولا مقاومة مساوية لمقاومة لو كانت — هذا خُلُفٌ . أو تكون الحركة في الخلاء في زمانٍ غير منقسم — فهذا أيضاً خلف .

﴿ الفصل السابع : في نفي الجوهر الفرد ﴾

اتصال المقادير بعضها ببعض أن تصوير أطرافها واحدة ، واتصالها في أنفسها أن يكون موجوداً بالقوة في أجزائها حدٌ مشترك .
تماس المقادير أن تكون نهاياتها معاً من غير أن تصوير واحدة .

(١) ب : اختصاص حيزه ذلك .

كل مقدارين يتأسان بالكلية إن أمكن فهما متداخلان . كل ما ماس شيئاً بكميته فما ماس أحدهما ماس الآخر . كل مماسين لا بالأسر فهما متميزان بالوضع . كل متميزين بالوضع فإن تجاوزهما بنهايتين . إن كانت أجزاء لا تتجزأ ، لم تتجزأ بالملاقاة . كل ما لا يتجزأ بالملاقاة ، فماسه بالأسر . كل مماس بالأسر فما ماس ماسه ، ماسه . كل ما ماس شيئين وحجب بينهما ، ماس كلاهما لم يماس به الآخر فانقسم . فلا شيء من المماس على ترتيب محجوب بعضه من بعض بغير منقسم . — كل مماس بالأسر من غير تنحى شيء من شيء فحجب جسمتها مثل حجم الواحد وإن كان العدد أكثر [١٩] . كل مالا يتجزأ لا يتألف من تركيبه مقدار ، لأنه لا يتأس بالحجب ولا يتأس بالمداخلة تماساً يوجب زيادة حجم . — إن كان تأليف مما لا يتجزأ وجب أن يكون الجزآن الموضوعان على مسافة بينهما جزء يمتنع فهما الالتقاء بالحركة خوفاً من انقسام الجزء ، ويتقابلان بالحركة على مسافتين زوجيتين^(١) الأجزاء لا يجوز أحدهما الآخر من غير أن تلحقه بالمخاذاة ، والحركة متساوية : فإن كل واحد منهما إن كان قد قطع النصف عند المخاذاة فبعد لم يحاذه ، وإن اختلفا فقطع المتفقين في السرعة يختلف ، ولو كان تركيب مما لا يتجزأ لوقع عدد القطر في المربع كعدد الضلع ، مع أن كل واحد منهما ليس بين أجزأهما فرجة ولا اختلاف مقادير ؛ وكان^(٢) إذا زالت الشمس عن مخاذاة شخص يركز^(٣) في الأرض جزءاً إما أن تزول المخاذاة جزءاً^(٤) فيكون مدار الشمس ومدار طرف المخاذاة واحداً — وهذا محال ؛ وإما أن تزول المخاذاة أقل من جزء فانقسم ، أو تثبت المخاذاة مع الزوال وهذا محال . فإذاً من المحال أن يكون تأليف الأجسام من أجزاء لا تتجزأ . فإذاً قسمة الأجزاء لا تقف عند أجزاء

(١) كان : ناقصة في ص ، ح . — (٢) ب : ركز . (٣) ب : جداً .

لا تتجزأ . وليس يجب أن يكون للجسم قبل التجزئة جزءٌ إلا بالإمكان . ويجوز أن يكون في الإمكان أحوالٌ بلا نهاية . فإذاً الأجسام لا ينقطع إمكان انقسامها بالتوهم البتة . فأما تريدها فلإى حدٍ يقف عنده ، إذ لا نجد مادةً غير متناهية ولا مكاناً غير متناهٍ . ومكان الجسم ليس ^(١) بُعداً هو فيه لما علمت ، بل هو سطح ما يحويه الذى يليه فهو فيه .

< الفصل الثامن : فى الزمان >

وأما الزمان فهو شىء غير مقداره وغير مكانه ، وهو أمرٌ به يكون « القبَل » الذى لا يكون معه « البعد » . فهذه القبلية له لذاته ، ولغيره به ، وكذلك البعدية . وهذه القبليات والبعديات متصلة إلى غير نهاية . والذى لذاته هو قبل شىء هو بعينه يصير بعد شىء ، وليس أنه « قبل » هو أنه حركة ، بل معنى آخر . وكذلك ليس هو سكون ، ولا شىء من الأحوال التى تعرض فإنها فى أنفسها لها معانٍ غير المعانى التى هو بها « قبل » وبها « بعد » وكذلك « مع » ، فإن لا « مع » مفهوماً غير مفهوم كون الشىء [٩ ب] حركة . وهذه القبليات والبعديات والمعيات تتوالى على الاتصال ، ويستحيل أن تكون دفعات لا تنقسم وإلا لكانت توازى حركات فى مسافات لا تنقسم — وهذا محال ؛ فإذاً يجب أن يكون اتصالها اتصال المقادير . ومحالٌ أن تكون أمورٌ ليس وجودها معاً يحدث وبطل ولا تغير البتة ، فإنه إن لم يكن أمرٌ زال ولم يكن أمرٌ حدث لم يكن « قبل » ولا « بعد » بهذه الصفة . فإذاً هذا الشىء المتصل متعلق بالحركة والتغير ، وكل حركة على مسافة على سرعة محدودة فإنه إذا تعين لها أو تعين بها مبدأ وطرف لا يمكن

(١) ب : ب ليس هو بدءاً هو فيه .

أن يكون الإبطاء منها يبتدئ معها ويقطع النهاية معها ، بل بعدها . فاذن ها هنا تعلق أيضاً بالـ « مع » والـ « بَعْد » وإمكان قطع سرعة محدودة مسافة محدودة فيما بين أخذها في الابتداء وتركها في الانتهاء ، وفي أقل من ذلك إمكان قطع أقل في تلك المسافة وهذا لا مقدار^(١) المسافة التي لا يختلف فيها السريع والبطيء وغير مقدار المتحرك الذي قد يختلف فيه مع الاتفاق في هذا ، بل هو الذي يقول إن السريع يقطع فيه هذه المسافة^(٢) وفي أقل منه أقل من هذه المسافة . وهذا الإمكان مقدار غير ثابت ، بل متجدد^(٣) ، كما أن الابتداء بالحركة للحركة غير ثابت ، ولو كان ثابتاً لكان موجوداً للسريع والبطيء بلا اختلاف . فهو إذن هو المقدار المتصل على ترتيب القيليات والبعديات على نحو ما قلنا ، وهو متعلق بالحركة — وهو الزمان : فهو مقدار الحركة في المتقدم والمتأخر اللذين لا يثبت أحدهما مع الآخر لا مقدار المسافة ولا مقدار المتحرك

الآن^(٤) فصل الزمان وطرف أجزائه المفروضة فيه ، ينفصل به كل جزء في حده ويتصل بغيره . والزمان ، إذ لا ثبات له « قبله » مع « بعده » فهو متعلق بالتغير ، ولا بكل تغير ، بل بالتغير الذي من شأنه أن يتصل . والتغيرات التي في الكم بين نهايتي الصغير والكبير ، والتي في الكيف بين نهايتي الضدين ، والتي في الأين بين نهايتي مكانين بينهما غاية البعد وكل ما يقصد طرفاً ليسكن فيه إن كان بالطبع يهرب عما عنه إلى ما إليه ؛ فالطرف المتوجّه إليه بالطبع مسكون فيه بالطبع :

(١) كذا في ص ، ح . وفي ب : أقل من تلك المسافة . فهانها مقدار غير مقدار [١٠ ب] المسافة الذي لا يختلف فيه السريع والبطيء . مقدار أجزاء الذي يقول إن السرعة تقطع فيه هذه المسافة . وهذا الامكان . . .

(٢) في ص ، ح ، بغير وار ، والتصويب عن

شرح الرازي (نسخة قينا ص ٨٧ أ) .
وفي ب كما في التعليق السابق .
(٣) ب : هو متجدد .
(٤) ب : إلا أن يصل الزمان (١) — وهو تحريف شديد .

والذى بالقسر بعد الذى بالطبع ؛ ولأن كل حركة [١١٠] مبتدئة فى العالم فهى « بعد » ما لم يكن فيها فلها « قبل » ، و« قبل » زمان ، فالزمان أقدم من الحركة المبتدئة ، فهو إذن أقدم من التى فى الكيف والكم والأين المستقيم . فالتغير الذى يتعلق به الزمان هو إذن الذى يكون فى الوضع المستدير الذى يصح له أن يتصل أى اتصال شئت . وأما السكون فالزمان لا يتعلق به ولا يقدره إلا بالعرض إذ لو كان متحركاً ما هو ساكن لكان يطابق هذا الجزء من الزمان . والحركات الأخرى يقدرها الزمان لا بأنه مقدارها الأول ، بل بأنه معها كالمقدار الذى فى الذراع يقدر خشبة الذراع بذاته وسائر الأشياء بتوسطه : ولهذا يجوز أن يكون < فى > زمان واحد مقدار الحركات فوق واحدة . وكما أن الشئ فى العدد إما مبدؤه كالوحدة ، وإما قسيمة كالزوج والفرد ، وإما معدوده — كذلك الشئ فى الزمان : منه ما هو مبدؤه كالآن ، ومنه ما هو جزؤه كالماضى والمستقبل ، ومنه ما هو معدوده ومقدره وهو الحركة . والجسم الطبيعى فى الزمان لا لذاته بل لأنه فى الحركة ، والحركة فى الزمان ذوات الأشياء الثابتة وذوات الأشياء الغير ثابتة من جهة ، والثابتة من جهة إذا أخذت من جهة ثباتها لم تكن فى الزمان ، بل مع الزمان . ونسبة ما مع الزمان وليس فى الزمان إلى ما ليس فى الزمان من جهة ما مع الزمان — هو الدهر . ونسبة ما ليس فى الزمان إلى ما ليس فى الزمان من جهة ما ليس فى الزمان — هو الدهر فى ذاته من السرمد ، و^(١) بالقياس إلى الزمان دهر الحركة علة حصول الزمان ، والحرك علة الحركة ، فالحرك علة الزمان ، فالحرك علة الزمان — ولا كل محرك بل محرك المستديرة ؛ ولا كل محرك مستديرة ، بل التى ليست بالقسر . — فقد صح أن الزمان قبل القسر .

(١) تغير واو فى ب .

﴿ الفصل التاسع : في مبادئ الحركة ﴾

كل حركةٍ عن محركٍ غير قسرى : فلما عن محرك طبيعي أو نفساني إرادي .
وكل محركٍ طبيعي فهو بالطبع يطلب شيئاً ويهرب عن شيء : فحركته بين طرفين :
متروك لا يُقصد ، ومقصود لا يُترك ، وليس شيء من الحركات المستديرة
بهذه الصفة [١٠ ب] فإن كل نقطة فيها مطلوبة ومهروبٌ عنها ؛ فلا شيء من
الحركات المستديرة بطبيعي . فاذن الحركة الموجبة للزمان نفسانية إرادية . فالتنفس
علامة وجود الزمان .

كل حركة فلها محرك ، لأن الجسم إما أن يتحرك لأنه جسم أو لا لأنه جسم ^(١)
— فان تحرك لأنه جسم وجب أن يكون كل جسم متحركاً . فاذن حركته تجب
عن سبب آخر : إما قوة فيه ، وإما خارج عنه .
الحركات ^(٢) في كل طبيعة ^(٣) تنتهي إلى محركٍ أول لا يتحرك ، وإلا لاتصلت
محركات ^(٤) ومتحركات بلا نهاية فاتصلت الأجسام بلا نهاية وكان لحماها حجم
غير متناهٍ — وهذا محال .

ليس من شأن جسمٍ من الأجسام أن تكون له قوة على أمورٍ غير متناهية ،
وإلا لكان قوة الجزء مقابلةً لشيء من ذلك الغير المتناهي المفروض من مبدأ
محدود أقل مما يقوى عليه الكل من ذلك المبدأ فكان على متناهٍ ، وكذلك الجزء
الآخر فجميعهما يكون على متناهٍ . فالمحرك الأول الذي لا تنهاى قوته إذن

(١) فينا : المتحركات .

(١) أو لا لأنه جسم : ناقصة في ص ، هـ .

(٣) ص ، هـ : طبيعة . وفي ب ، ركبا أثبتنا .

وفي ب : أو لا لأنه لا جسم . وما أثبتنا

(٤) ب : متحركات محركات .

عن ر .

(٢) ب : الحركات ؛ ر (= شرح الرازي لنسخة

ليس بجسم ولا فى جسم وليس بمتحرك لأنه أول ، ولا ساكن لأنه لا يقبل الحركة ،
والساكن هو عادم الحركة زماناً له أن يتحرك فيه .

الأجسام لا تخلو فى طبيعتها من مبدأ حركة . وذلك لأن كل جسم إما أن
يكون قابلاً للنقل عن موضعه الطبيعى ، أو غير قابل . فان كان قابلاً فهو قابل
للتحرك المستقيم فلا يخلو إما أن يكون فى طباعه مبدأ ميل إلى مكانه الطبيعى ،
أو لا يكون . لكننا نشاهد بعض الأجسام فى طباعه ميل إلى جهة من الجهات ،
وكلما اشتد الميل قاوم المحرك بالقسر حتى تتفاوت النسب بتفاوت ما فيها من
قوة الميل . فان كان جسم لا ميل فيه قبل حركة قسر ، وكل حركة كما علمت فى
زمان — كانت لزمان تلك الحركة نسبة إلى زمان حركة جسم ذى ميل فى طبعه
بالقسر يكون فى ميله حركة قسر جسم ذى ميل لو قدر نسبة مثله إلى ذلك
نسبة الزمانين ، فيكون قسر ما لا مقاومة فيه على نسبة قسر فى جسم ذى ميل — هذا
خلف . فاذن كل جسم قابل للنقل من موضعه الطبيعى ففيه مبدأ حركة .
فإن لم يكن قابلاً للنقل من موضعه الطبيعى فلاجزائه نسبة إلى أجزاء ما يحويه
أو يكون محوياً^(١) فيه لنسب [١١] واجبة لذاتها ، إذ ليس بعض الأجزاء
التي تعرض فيه أبلى بملاقاة عديدة أو موازاة عديدة من بعض . فإذن فى طباعها
أن تعرض لها تبدل بهذه المناسبات . فهي قابلة للنقل عن وضعها ، ثم يبرهن
بذلك البرهان أن لها مبدأ حركة وضعيّة مستديرة . فكل جسم ففيه مبدأ حركة
إما مستقيمة وإما مستديرة . ويستحيل أن يكون فى جسم واحد بسيط مبدأ
حركتين : مستقيمة ومستديرة ، أو يكون ما هو للذات مبدأ حركة مستقيمة هو
بعينه فى حالة أخرى مبدأ حركة مستديرة لا كما يكون فى حالة أخرى مبدأ ساكن



(١) ب : أو يحوى فيه .

لأن السكون غاية الحركة المستقيمة . إذ قد علمت أن الحركة المستقيمة هرب وطلب هرب عن مكانٍ غير طبيعي وطلب لمكان طبيعي ، وعلمت أن الجهات محدودة ، وعلمت أن الأمكنة الطبيعية للأجسام البسيطة محدودة . فإذا انتهت حركته لحصوله في مكانه الطبيعي استحال أن يتحرك عنه فيكون مكاناً غير طبيعي مهروباً عنه وغير ملائم فيسكن ، فيكون سكونه غاية حركة . وأما الحركة المستديرة فليست من حيث هي حركة مستديرة غاية الحركة المستقيمة ولا نفس عدم لها ، بل أمر زائد يحتاج إلى مبدأ آخر . فإذا استحال أن يكون في جنسٍ واحدٍ ميلان طبيعيّان اثنين ، أو يكون أحد المتساويين مؤدياً إلى الميل الثاني ، لزم أن يكون الجسم الطبيعي إما مخصوصاً بمبدأ حركة مستقيمة ، وإما مخصوصاً بمبدأ حركة مستديرة . وكل حركة مستقيمة فهي متحددة بالمتحرك بالحركة المستديرة تحديداً بالقرب والبعد .

وكل حركة مستقيمة فإما إلى المركز والوسط وإما عن المركز إلى المستديرة حول المركز . وكل حركة بسيطة طبيعية فإما على الوسط ، أو إلى الوسط . والتي على الوسط لا تنسب إلى خفة^(١) ولا إلى ثقل . والتي من الوسط فتنسب إلى الخفة . والتي إلى الوسط فتنسب إلى الثقل . وكل واحدٍ من الثقيل والخفيف إما غاية ، وإما دون الغاية . فالثقل المطلق بالغاية هو الذي إلى حاقّ الوسط وهو الأرض ويليه الماء . والخفيف المطلق هو الذي إلى حاقّ المحيط وهو النار ويليه الهواء . وأنت تعلم أن الأرض ترسب [١١ ب] في الماء كما يرسب الماء في الهواء ، فهما ثقيلان لكن الأرض أثقل . والهواء إذا حصل في الماء والأرض طفا وصعد إن وجد منفذاً وخالفاً في مكانه إذ يمتنع وقوع الخلاء . فالهواء خفيف ،

(١) ب : لا إلى خفة .

والنار لا ترسب^(١) في الهواء ، بل تطفو إلى فوق ؛ فالنار أخف من الهواء . — وليس طفوُ شيء من ذلك أو رسوبه لدفع وضغط أو جذبٍ وبالجملة قسّر ، وإلا لكان الأعظم أبطأ ، لكن الأعظم أسرع وليس أبطأ .

< الفصل العاشر : في مسائل السماء والعالم >

الأجسام إما بسيطة ، وإما مركبة . والبسائط هي الأجسام التي لا تنقسم إلى أجسام مختلفات الطبائع مثل السموات والأرض والماء والهواء والنار . والمركبة هي التي تنحلّ إلى أجسامٍ مختلفة الصور منها تركبت مثل النبات والحيوان . والأجسام البسيطة قبل المركبة . وهي إما بسيطة من شأنها أن تؤلّف منها الأجسام المركبة ، وإما بسيطة ليس من شأنها ذلك .

كل جسم يقبل التركيب عنه فمن شأنه أن يفارق موضعه الطبيعي بالقسر . وقد صحّ أن كل جسم بهذه الصفة فيه مبدأ حركة مستقيمة . فكل ما ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة فليس مبدعاً للتركيب عنه . فالاسطقسات هي الأجسام الثقيلة والخفيفة وتشارك في أوائل المحسوسات من الكيفيات . وأوائل المحسوسات هي الملموسات ، ولهذا لا يوجد في حيز الأجسام المستقيمة الحركة جسمٌ إلا وله كيفية ملموسة ؛ وقد يعرّى عن^(٢) المطعومة والمذوقة والمشمومة . وأوائل الملموسات هي الحارّ والبارد والرطب واليابس . وما سوى ذلك إمّا يتكون عنها ، أو لازم لياها . أما المتكوّن فثل الزوجة عن شدّة اجتماع الرطب واليابس ؛ وأما اللازم فثل التخلخل الطبيعي فإنه يتبع الحارّ، والملاسة الطبيعية فإنها تتبع الرطب . فالأجسام البسيطة حارة وباردة ، ورطبة ويابسة ؛ فإذا تركبت حصّل من ذلك

(١) ص : النار لا تثبت في الهواء ، بل طفت إلى فوق . ب : بالهواء خفيف والنار لا تثبت في الهواء ، بل تطفو إلى فوق . وما أثبتناه عن ر . — (٢) ب : من .

حار يابس وذلك هو النار، وخصوصاً الصرْف الذى هو جزء الشعلة، والجزء الآخر هو الدخان؛ وحارٌّ رطب وهو الهواء، فإنه لولا أنه حارٌّ لما كان متخلخلاً ينسل عن الماء، والبرد الذى فى أسفله بسبب ما يخالطه من البخار المائى الغالب عليه عند قرب الأرض؛ وأقواه [١١٢] حيث ينتهى شعاع الشمس المنعكس عن الأرض، أعنى المسخّن للأرض أولاً، ثم ما يجاوره عن قربٍ ثانياً: فاذا انقطع كان بخاراً بارداً ثم هواءً حاراً صرفاً. وأما رطوبته فلأنه أقبل الأجسام وأتركها للأشكال وأطوعها فى الانفصال والاتصال. وبارد رطب، وهو الماء، ولا يشكّ فيه^(١). وبارد ويابس وهو الأرض، ولا أيبس من الأرض؛ وأما بردها فبذلك عليه تكاثفها وثقلها. ومكان الحارّ فوق مكان الأقل برداً، والأيبس فى البابين^(٢) أشدُّ إفراطاً، أعنى البارد واليابس أثقل، والحار واليابس أخف.

< الفصل الحادى عشر : فى الآثار العلوية >

وهذه الاسطقات منفعة^(٣) بحسب تفعيل المؤثرات السماوية. والمؤثر الظاهر فيها هو الشمس، ثم القمر، وخصوصاً فيما هو رطب فيزيد^(٤) رطوبة وتخلخل وزيادة، ولذلك ما يزيد المد مع البدر^(٥) والأدمغة وتنضج الفواكه والثمار. وأما الكواكب الأخرى فأفعالها حقّة، لكنها خفيفة، لا يطلع عليها بآدى النظر. والشمس إذا أشرقت على صفحة الأرض حلتّت وصعدت، فالمتحلّل الرطب بخار، والمتحلّل اليابس دخان؛ فاذا تصاعدا صعد اليابس وبقى الرطب فيبرد فى

(١) ب : ولا شك فيه .

(٢) كذا فى ر ، وبغير نقط فى ص ، ح ؛

وفى ب : الباقيين .

(٣) ب : متصلة بحسب تفعل — وهو تحريف

مع اللبدل .

الحَيَز البارد في الجو فيقطر مطراً بعد ما انعقد غيماً ، أو ثلجاً إن جمد السحاب وهو صباب ، أو انضبط البرد إلى باطن السحاب منحصرّاً عن حرٍّ^(١) مستولٍ على ظاهره كما في الربيع والخريف — جَمَد القطر بَرَدًا . وربما قام الهواء الرطب المائي كالمرآة للتيارات^(٢) على حسب المسامات فلاحت خيالات تسمّى قوس قزح^(٣) وشمسيات ونيازك . وإذا انتهى المتصعد إلى حَيَز النار اشتعل بنارٍ ثاقبةٍ الاشتعال . فإن تلتطف بسرعةٍ واستحال ناراً أَشَفَّ فرؤى كالمنطفيء وإنما هو مستحيلٌ ناراً . والنار الصرفة مُشَفَّةٌ^(٤) لالون لها : تأمَّلْ أصول الشعل وحيث النار قوية تر^(٥) مثل الحلاء ينفذ فيه البصر . — فإن لم يتحلل بسرعةٍ وبقي ، كان من ذلك الكواكب ذوات الأذنان والدوائب والشهب . فان استجمر ولم يشتعل رويت علامات حُمُرٍ هائلة في الجو . فان كانت [١٢ ب] مستفحمة رويت كالمهوات والكرات الغائرة المظلمة واقفةً حذاء جزء من السماء . وإذا برد الدخان في الجوقبل الانتهاء إلى حَيَز الاشتعال هبط ريحاً . وهذه الأبخرة والأدخنة إذا احتبست في الأرض ولم تتحلل حدث منها أمورٌ : أما الأبخرة فتتفجر عيوناً ، وأما الأدخنة فهي إذا لم تنسل في المسام والمنافذ زلزلت الأرض ، وربما خسفت وخلصت ناراً مشتعلة لشدة الحركة جارية مجرى الريح المحتبسة في السحاب ، فانها تحدث — لشدة حركتها — صوت الرعد ، وتنفصل مشتعلة برقاً أو صاعقة إن كانت غليظة كبيرة ، وإذا لم تبلغ قدر الأبخرة والأدخنة المحتبسة في الأرض أن تتفجر عيوناً أو تزلزل بقعة ، اختلطت على ضروب من الاختلاط مختلفة

(١) ص : جو . ر : جزء . وما أثبتنا هو (٤) مشقة : ناقصة في ر .

الوارد في ب ويفهم من ر . (٥) في النسخ : رى — وهذه العبارة محرفة

(٢) ص : للتيارات . تماماً في ب .

(٣) ص : وقسى قزح — وهو تحريف .

في الكرم والكيف ، فحيث تكون منها الأجسام الأرضية مثل الذهب والفضة فانها غالبٌ عليها المائية ؛ وما كان منها يذوب ويشعل كالكبريت والزرنيخ فإنها غالبٌ عليها مع ^(١) المائية الهوائية ؛ وما كان منها لا يذوب ، فإنه غالبٌ عليه الأرضية ؛ وما يتطرق فيه دهنية لا تجمد ؛ وما كان يذوب ولا يتطرق فائتية خالصة ولا دهنية فيه . وهذه أول ما تتكون من هذه الاسطقات .

< الفصل الثاني عشر : في النبات >

فإذا تركبت الاسطقات تركيباً أقرب إلى الاعتدال حدث النبات وشارك الحيوان في قوة التغذية والتوليد ، ولها نفس نباتية ، وهي مبدأ استبقاء الشخص بالغذاء وتنميته به واستبقاء النوع بتوليد مثل ذلك الشخص . ولتلك النفس قوة غذائية من شأنها أن تحتل جسماً شبيهاً بجسم ما هي فيه بالقوة إلى أن تكون شبيهة بالفعل لتسد ^(٢) به بدل ما يتحلل ؛ وقوة نامية وهي التي من شأنها أن تستعمل الغذاء في أقطار المقتضى يزيد بها طولاً وعرضاً وعمقاً إلى أن يبلغ به تمام النشوء على نسبة طبيعية وقوة مولدة تولد جزءاً من الجسم الذي هي فيه يصلح أن يكون عنه جسم آخر ، بالعدد ومثله بالنوع

< الفصل الثالث عشر : في الحيوان >

ثم يتولد الحيوان باعتدالٍ أكثر ^(٣) فيكون مزاجه ^(٤) مستحقاً لأن يكمل بنفس درأكة محركة [١١٣] بالاختيار . وهذه النفس قوتان : قوة مدركة ، وقوة

(١) مع : ناقصة في ص ، وواردة في ب .

(٢) في هامش ص : لينسل — وفي ب ناقصة .

(٣) ص : أكد . ب : أكبر . وفي ر كما

أستقنا .

(٤) ب : فتكون صحة مزاجه .

وفي ر : ليرد .

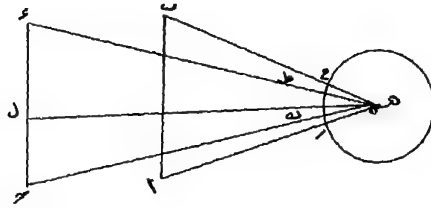
محركة . والقوة المدركة : أما في الظاهر فهي هذه الحواس الخمس ، وأما في الباطن فالحس^(١) المشترك والمصورة والمتخيّلة والمتوهّمة والتذكّرة .

فأول الحواس وأوجها للحيوان والذي به يكون الحيوان حيواناً من بين سائر الحواس هو اللمس ، وهو قوة من شأنها أن تحس بها الأعضاء الظاهرة بالماسة كصفات الحر والبرد والرطوبة واليبوسة والثقيل والخفيف والملاسة والخشونة وسائر ما يتوسط بين هذه ويركّب منها . ثم قوة الذوق وهي مشعر الطعام ، وعضوها اللسان ؛ ثم قوة الشم ، وهي مشعر الروائح ، وعضوها جزآن من الدماغ مُقدّمه شبهان بحلمتي الثدي . ثم قوة السمع ، وهي مشعر الأصوات ، وعضوها العصبنة المنغوسة على سطح باطن الصّماخ . ثم قوة البصر وهي مشعر الألوان ، وعضوها الرطوبة الجليدية في الحدقة .

وكل واحدٍ من هذه المشاعر فان المحسوس يتأدى إليها : أما الملموس فيكون بلا واسطة غريبة ، بل بالماسة ؛ وأما المَطعوم فيتوسط الرطوبة . وقد غلط من ظن أن الإبصار يكون بخروج شيء من البصر إلى المبصرات يلاقيها ، فإنه إن كان جسماً امتنع أن يكون في بصر الإنسان جسماً يبلغ من مقداره أن يلاقى نصف كرة العالم وينبسط عليها . ثم إنه مع ذلك إن كان متصلاً بالبصر فهو أعظم ، وإن كان منفصلاً لم يتأدّ مدركه إلى البصر ؛ وإن كان متصلاً ، وجب أن يكون غير تام الاتصال ، إذ لا يدخل جسم في جسم فتكون تأديته محالة لانقطاعه^(٢) ، أو يكون ما يتخلله من الهواء يؤدي فلا يحتاج إلى خروجه ؛ وإن كان عرضاً كان من العجب أن يخرج عرض عن جسم إلى جسم آخر . وأيضاً إن كان جسماً فإما أن تكون حركته بالطبع أو بالإرادة : فان كان بارادة كان لنا

(١) ص : وهي الحس . — (٢) ص : بلا انقطاعه . ب : محالة لانقطاعه .

مع التحديق أن نقبضه إلينا فلا نرى به شيئاً ؛ وإن كان خروجه طبعياً كان إلى بعض الجهات دون بعض ، فإن الحركة الطبيعية إلى جهة^(١) واحدة تكون . وإن كان إذا خالط الهواء قليله أحوال الهواء آلة للإدراك ، كان يجب — إذا كثرت الناظرون — أن يرى كل واحد منهم أحسن مما لو انفرد ، لأن الهواء يكون أكل انفعالاً للكيفية المحتاج إليها أن يكون آلة . ولو كان الإحساس بعلامسة الشعاع لكان المقدار يدرك كما هو . وأما إن كان بالتأدية إلى الرطوبة الجليدية فنقول إنه يجب أن يكون الأبعد يرى أصغر . برهان ذلك : لتكن الرطوبة الجليدية دائرة رح حول ه ؛ وليكن اب حء مقدارين متساويين وأبعدهما حء . وليكن هل عموداً



عليهما جميعاً ونصل ه ح ، ب ه ، را ، ه ك ، ح ه ، ط ه . فلأن مثلثي اب ه ، ح هء متساويا الساقين وقاعدتهما كل واحدة منهما متساويتان ، وارتفاع ح هء أطول ، فزاوية ح هء أصغر ، وزاوية اه ب أعظم ، وزاوية ح هء يوترها قوس ط ك ، وزاوية اه ب يوترها قوس ح ر — يكون قوس ح ر أكبر من قوس ط ك وشيح اب يرتسم في حء وشيح حء يرتسم في ط ك فإذاً يرتسم فيه شيح الأبعد أصغر . فهو إذن يرى بأجزاء من الجليدية أقل . ومتى كان محل الشيح

(١) ر : فإن حركته الطبيعية تكون إلى جهة واحدة .

أصغر، كان الشبح أصغر. والمرئى الحقيقى هو هذا الشبح. فإذا كان الشبح يرد على البصر يجب أن يكون الأبعد شبحه أصغر، فبرى أصغر. فإذا صغر الزاوية تعين في صغر الإبصار حيث يكون قبول الشبح، لا بملاقاة بالشعاع.

< الفصل الرابع عشر : فى الحواس الباطنة >

وأما القوى المدركة فى الباطن فهى القوة التى ينبعث منها قوى الحواس الظاهرة وتجتمع بتأديتها إليها وتسمى الحس المشترك؛ ولولاها لما كان إذا أحسنا بلون العسل إبصاراً حكماً بأنه حلو، وإن لم نحس فى الوقت حلاوته. وذلك لأن القوة واحدة واجتمع فيها ما أداه حسان من حلاوة ولون فى شىء واحد — فلما ورد عليه أحدهما كان الثانى ورد معه. ولولا أن فينا شيئاً اجتمع [١١٤] فيه صورة الحلاوة والصفرة لما كان لنا أن نحكم أن الحلاوة غير الصفرة، ولا أن نحكم أن هذا الأصفر هو حلو.

وهذا الحس المشترك تقرر به قوة تحفظ ما تؤديه الحواس إليه من صور المحسوسات، حتى إذا غابت عن الحس بقيت فيه بعد غيابها. وهذا يسمى الخيال والمصورة وعضوهما مقدم الدماغ.

وهاهنا قوة أخرى فى الباطن تترك فى الأمور المحسوسة مالا يدركه الحس؛ مثل القوة فى الشاة التى تترك من الذئب ما لا يدركه الحس ولا يؤديه الحس — فإن الحس لا يؤدى إلا الشكل واللون؛ فأما أن هذا ضارراً أو عدياً ومنفور عنه فتدركه قوة أخرى وتسمى وهماً. وكما أن للحس خزانة هى المصورة، كذلك للوهم خزانة تسمى الحافظة والمتذكرة. وعضو هذه الخزانة مؤخر الدماغ.

وهاهنا قوة تفعل فى الخيالات تركيباً وتفصيلاً تجمع بين بعضها وتفرق

بين بعضها وبعض ، وكذلك تجمع بينها وبين المعانى التى فى الذكر وتُسَرَّق .
وهذه القوة إذا استعملها العقل سميت مفكّرة ؛ وإذا استعملها الوهم سميت
متخيّلة ، وعضوها الدودة التى فى وسط الدماغ .

فهذه القوى التى فى باطن الحيوانات — أعنى الحس المشترك والخيال والوهم
والمتخيّلة والحافظة . والحس المشترك غير الخيال بالمعنى ، لأن الحافظ غير
القابل ، والحفظ فى كل شيء بقوة غير قوة القبول . ولو كان الحفظ بقوة القبول
لكان الماء يحفظ الأشكال كما يقبلها ، بل للماء قوة قابلة وليس له قوة حافظة . —
والقوة المتخيّلة خاصتها دوام الحركة ما لم تغلب ؛ وحركتها محاكيات الأشياء
بأشباهاها وأضدادها : فتارة تحاكي المزاج كمن تغلب عليه السوداء فتخيّل له
صوراً سوداء ، ومحاكاة أذكار سبقت أو محاكاة أفكار رُجّيت^(١) .

< الفصل الخامس عشر : فى القوى المحركة الحيوانية >

وأما القوة المحركة فهى مبدأ انتقال الأعضاء بتوسط العصب والعضل بالإرادة :
ولها^(٢) أعوان أولى وثانية . فالعون الأول هو المدركة : إما المتخيّلة ، وإما العاقلة ؛
والعونان الأخيران قوتا النزاع إلى المدركة : إمّا نزاعاً نحو دفع ، أو نزاعاً [١٤ ب]
نحو جذب . فالنزاع نحو الجذب هو للمتخيّل أو المظنون نافعاً وملاًئماً . وهذه القوة
تسمى شهوانية ؛ والنزاع نحو الدفع للمتخيّل ضاراً أو غير ملائم على سبيل الغلبة
ويسمى غضباً ؛ وهما مبدأ استعمال القوة المحركة فى الحيوان الغير الناطق وفى الحيوان
الناطق لا من حيث هو ناطق . فإحدى القوتين : الأولى لدفع الضار ، والثانية
لجذب الضرورى والنافع .

(١) كذا فى ر ، وفى ص : وحسب ؛ وفى ب : حسب (بفسر نقط) ؛ وليس فى شرح الرازى
ما يدل على تحقيقها . — (٢) ص : وله .



فهذه هي القوى الحركية للحيوانات الكاملة من حيث هي حيوانات كاملة . وكلها كمالات أجسامٍ على سبيل تصور تلك الأجسام بها . فلذلك لا تتم أفعالها إلا بالأجسام . وتختلف بحسب الأجسام : أما المدركة فيعرض لها إذا انفعلت آلتها أن لا تدرك ، أو تدرك قليلاً ، أو تدرك لا على ما ينبغي — كما أن البصر إما أن لا يرى ، أو يرى رؤية ضعيفة ، أو يرى غير الموجود موجوداً أو خلافاً ما عليه الموجود بحسب انفعال الآلة . ويعرض لها أنها لا تحس بالكيفية التي في آلتها ، إذ لا آلة لها إلى آلتها ؛ وإنما تدرك بالآلة ، ويعرض لها أن لا تدرك فعلها لأنه لا آلة لها إلى فعلها ؛ ويعرض لها أن لا تدرك ذاتها لأنه لا آلة لها إلى ذاتها ؛ ويعرض لها أنها إذا انفعلت عن محسوس قوى لم يحس بالضعيف أثره ، لأنها إنما تدرك بانفعال آلة . وإذا اشتد الانفعال ثبت الأثر . وإذا ثبت الأثر لم يتم انتعاش غيره معه . ويعرض لها أن البدن إذا أخذ يضعف بعد سن الوقوف أن يضعف جميعها في كل شخص ، فلا يكون ولا شخص واحد تسلم فيه القوة الحساسة . فاذا هذه كلها بدنية ؛ وكذلك المحركة ، وذلك فيها أظهر لأن وجودها بحركة آلات فيها ، ولا وجود لها من حيث هي كذلك ذا فعلٍ خاص .

< الفصل السادس عشر : في الإنسان >

ومن الحيوان الإنسان : يختص بنفس إنسانية تسمى نفساً ناطقة ، إذ كان أشهر أفعالها وأول آثارها الخاصة بها النطق . وليس يعني بقولهم : نفس ناطقة — أنها مبدأ المنطق فقط ، بل جعل هذا اللفظ [١١٥] لقباً لذاتها .

ولها خواص : منها ما هو من باب الإدراك ، ومنها ما هو من باب الفعل ، ومنها ما هو من باب الانفعال . فأما الذي لها من باب الفعل في البدن والانفعال

ففاعل ليس يصدر عن مجرد ذاتها . وأما الإدراك الخاص ففاعلٌ يصدر عن مجرد ذاتها من غير حاجة إلى البدن . ولنفسر كل واحدٍ من هذه :

فأما الأفعال التي تصدر عنها بمشاركة البدن والقوى البدنية : فالتعقل والروية في الأمور الجزئية فيما ينبغي أن يفعل ومالا ينبغي أن يفعل بحسب الاختيار . ويتعلق بهذا الباب استنباط الصناعات العملية والتصرف فيها كالملاحة والفلاحة والصباغة والتجارة .

وأما الانفعالات فأحوالٌ تتبع استعدادات تعرض للبدن مع مشاركة النفس الناطقة ، كالاستعداد للضحك والبكاء والحجل والحياء والرحمة والرأفة والأنفة وغير ذلك .

وأما الذى يخصها — وهو الإدراك — فهو التصور للمعاني الكلية . وبنا حاجة أن نصور لك كيفية هذا الإدراك فنقول : إن كل واحدٍ من أشخاص الناس مثلاً هو إنسان ، لكن له أحوال وأوصاف ليست داخلية في أنه إنسان ، ولا يعزى هو منها في الوجود مثل حده في قده ولونه وشكله والملموس منه وسائر ذلك — فإن تلك كلها ، وإن كانت إنسانية ، فليست بشرط في أنه إنسان ، وإلا لتساوى فيها كلها أشخاص الناس كلهم . ومع ذلك فإننا نعقل أن هناك شيئاً هو الإنسان . وبشر ما قال من : قال : إن الإنسان هو هذه الجملة المحسوسة ! فانك لا تجد جملتين بحالة واحدة . وهذه الأحوال الغريبة تلزم الطبيعة من جهة قبول مادتها صورتها : فإن كل واحدٍ من أشخاص الناس يتفق له مادة على مزاج واستعداد خاص . وكذلك يتفق له وقت وزمان وأسباب أخرى تعاون على إلحاق هذه الأحوال للماهيات من جهة موادها . ثم الحس — إذا أدرك الإنسان — فإنه تنطبع فيه صورة ما للإنسان [١٥ ب] من حيث هي مخالطة هذه الأعراض والأحوال الجسدية . ولا سبيل لها إلى أن ترتسم فيها مجرد ماهية

الإنسان حتى يكون ما يشاكل فيها نفس تلك الماهية . وهذا يظْهَرُ بأدنى تأمل . والحس كأنه نزع تلك الصورة عن المادة ، وأخذها في نفسه ، لكن نزع إذا غابت المادة غاب ، ونزع مع العلائق العرضية المادية . فإذا لا مخلص للحس إلى مجرد الصورة . — وأما الخيال فانه قد يجرّد الصورة تجزئاً أكبر من ذلك ، وذلك أنه يستحفظ الصورة وإن غابت المادة . لكن ما يترأى للخيال من الصورة المأخوذة عن الإنسان مثلاً لا تكون مجردة عن العلائق المادية ، فإن الخيال ليس يتخيّل صورةً إلا على نحو ما من شأن الحس أن يودى إليه . — وأما الوهم فإنه وإن استتب معني غير محسوس فلا يجرّده إلا متعلقاً بصورةٍ خيالية .

فإذا لا سبيل لشيء من هذه القوى أن يتصور ماهية شيء مجردة عن علائق المادة وزوائدها إلا للنفس الإنسانية ، فإنها التي تتصور كل شيء بحده كما هو منقوصة عنه العلائق المادية ، وهو المعنى الذي من شأنه أن يقع على كثيرين كالإنسان من حيث هو إنسان فقط . فإذا تصوّر هذه المعاني تعدى التصور إلى التصديق بأن يؤلف منها على سبيل القول الجازم . فالشيء في الإنسان الذي تصدر عنه هذه الأفعال يسمى نفساً ناطقة ؛ وله قوتان : إحداهما مُعَدّة نحو العمل ووجهها إلى البدن وبها يميّز بين ما ينبغي أن يفعل وبين ما لا ينبغي أن يفعل ، وما يحسن ويقبح من الأمور الجزئية — ويقال له العقل العملي ، ويستكمل في الناس بالتجارب والعادات ؛ والثانية قوة مُعَدّة نحو النظر والعقل الخاص بالنفس ووجهها إلى فوق ، وبها ينال الفيض الإلهي . وهذه القوة قد تكون بعد بالقوة لم تفعل شيئاً ولم تتصور ، بل هي مستعدة لأن تعقل المعقولات ، بل هي استعداد ما للنفس نحو تصور المعقولات — وهذا يسمى العقل بالقوة والعقل الهولاني . وقد تكون قوة أخرى أخرج منها إلى الفعل ، وذلك بأن تحصل

[١١٦] للنفس المعقولات الأولى على نحو الحصول الذى نذكره ، وهذا يسمّى العقل بالملكة . ودرجة ثالثة هى أن تحصل النفس المعقولات المكتسبة فتحصل النفس عقلاً بالفعل ؛ ونفس تلك المعقولات تسمى عقلاً مستفاداً . ولأن كل ما يخرج من القوة إلى الفعل فأنما يخرج بشيء يفيد تلك الصورة ، فاذن العقل بالقوة إنما يصير عقلاً بالفعل بسبب يفيد المعقولات ويتصل به أثره ، وهذا الشيء هو الذى يفعل العقل فينا . وليس شيء من الأجسام بهذه الصفة . فاذن هذا الشيء عقل بالفعل وفعل فينا فيسمى عقلاً فعلاً ، وقياسه من عقولنا قياس الشمس من أبصارنا : فكما أن الشمس تشرق على المصبرات فتوصلها بالبصر ، كذلك أثر العقل الفعال يشرق على المتخيلات فيجعلها بالتجريد عن عوارض المادة معقولات فيوصلها بأنفسنا .

فنقول : إن إدراك المعقولات شيء للنفس بذاتها من دون آلة ، لأنك قد علمت أن الأفعال التى بالآلة كيف ينبغي أن تكون ، ونجد أفعال النفس مخالقة لها . ولو كان تعقل بالآلة لكان تعقل الآلة دائماً ، لأنها لم تحل : إما أن تعقل الآلة بحصول صورة الآلة ، أو بحصول صورة أخرى . ومحال أن يعقل الشيء بصورة شيء آخر . فإذن تعقله بصورته . فإذن يجب أن تحصل صورته . وحصول صورته لا يخلو من وجوه : إما أن تحصل الصورة في نفس النفس مباينة للآلة ، أو تحصل الصورة في نفس الآلة ، أو تحصل الصورة فيها جميعاً . فان كانت الصورة تحصل في النفس وهى مباينة فلها فعل خاص لأنها قد قبلت الصورة من غير أن حلت تلك الصورة معها في الآلة . فان كان حصول الصورة في الآلة ، فيجب أن يكون العلم بها دائماً إذ^(١) كان العلم بحصول

(١) ص : إذا .

الصورة في الآلة . وإن كان بمصوبها في كليهما فهذا على وجهين : أحدهما أن يكون إذا حصل في أيتهما كان — حصص في الآخر لمقارنة الذاتين ، فيجب أن يكون إذا كانت في الآلة صورتها أن تكون أيضاً في النفس إذا كانت لمقارنة الذاتين ، فيكون حينئذ العلم يجب أن يكون [١٦] دائماً ، أو يكون يحتاج أن تحصل صورة أخرى من الرأس ، فيكون في الآلة صورتان مرتين ؛ ومحال أن تكثر الصورة إلا بموادها ^(١) وأعراضها ، وإذا كانت المادة واحدة والأعراض واحدة لم تكن هناك صورتان ، بل صورة واحدة . ثم إن كان الصورتان فلا يكون بينهما فرق بوجه من الوجوه ، فلا ينبغي أن يكون أحدهما معقولاً دون الآخر . وإن سمحنا وقلنا إن الصورة وحدها لا تهيأ أن تكون معقولة ما لم تجد صورة أخرى ، فلا بد من أن نقول حينئذ إن كل واحدة من الصورتين معقولة . فإذاً لا يمكن أن تعقل الآلة إلا مرتين ، ولا يمكن أن تعقل مرة واحدة . فإن كان شرط حصول الصورتين فيهما ليس على سبيل الشركة بل على سبيل أن يحصل في كل واحد منهما صورة ليست هي بالعدد التي هي في الأخرى — رجّع الكلام إلى أن للنفس بانفرادها صورة وقوى ما .

فقد بان من هذا أن للنفس أفعالا خاصة وقبولا للصورة المعقولة لا تنقطع تلك الصورة في الجسم ، فيكون جوهر النفس بانفراده محلاً لتلك الصورة . وبما يوضح هذا أن الصورة المعقولة لو حلت جسماً أو قوة في جسم لكان ^(٢) تحتمل الانقسام وكان الأمر الوحيد لا يعقل . وليس يلزم من هذا أن الأمر المركب يجب أن لا يعقل بما ^(٣) لا ينقسم وذلك لأن وحدة الموضوع لا تمنع كثرة الحملات فيه ، لكن تكثر الموضوع يوجب أن يكثر المحمول . وأيضاً المعنى المنقسم في نفسه

(١) ص : لموادها . — (٢) ب : لكات . — (٣) ب : كما لا ينقسم — وهو تحريف .

إذا حلّ جسماً وعَرَضَ له الانقسام لا يخلو من أن تؤدي القسمة إلى الانفصال إلى تلك المعاني ، أو لا تؤدي . فان كان تؤدي تعرض منه محالات : من ذلك أن يكون بغير وضع القسمة موجباً لتغير وضع المعنى فيه ؛ ومن ذلك أن يحتمل المعنى الانقسام إلى مبادئ معقولة غير متناهية ؛ ومن ذلك أن يكون من حيث هو واحدٌ غير معقول ، لأنه من حيث هو واحدٌ غير منقسم . وأجزاء الحدّ ليس تكني فيها الوحدة بالاجتماع ، بل وحدة إيجاب طبيعة واحدة و [١١٧] من حيث هو ذلك الواحد معقول ، ومن حيث هو ذلك الواحد غير منقسم . فمن حيث هو ذلك غير منقسم ، ومن حيث يكون في الجسم منقسم . فإذا ليس من حيث هو معقول في الجسم ألبته ، ولأن الماهية المشتركة بين الأشخاص تتجرد عن الوضع وسائر اللواحق ، وإما أن تكون مجردة عن الوضع في وجود الخارج ، أو في وجود العقل ، أو في كليهما ، أو لا في واحد منهما . فان كان وجوده في الوضع في كليهما فلاذن ليس يتجرد عن الوضع ألبته ، أعنى الوضع الخاص . لكننا فرضنا أن له تجرداً من حيث هو مشترك فيه عن الوضع الخاص : أو يكون لا في واحدٍ منهما — وهذا كذب لأنه ذو وضعٍ في الأعيان ؛ أو يكون ذا وضعٍ في العقل وليس ذا وضعٍ في خارج — وهذا أيضاً كذب . فبقي أن لا يكون له وضع في المعقول وله وضع في الخارج . فان تصوّر به الجسم في المعقول كان له أيضاً وضع في المعقول — وهذا محال . وأيضاً فإنه ليس لشيءٍ من الأجسام قوة أن يطلب أو يفعل أموراً من غير نهاية . والمقولات التي للعقل أن يعقل أيتها شاء كالصورة العديدة والشكل وغير ذلك بلا نهاية . فاذن هذه القوة ليست بجسيم . لأن لكل^(١) جسم قوّة الفعلية متناهية ليست أعنى الانفصالية ، فإن ذلك لا يمتنع .

(١) اكل : كذا في ص ، ر ، ح ، وفي ب : كل جسم .

فقد بان لك أن مدرك المعقولات ، وهو النفس الإنسانية ، جوهر غير محالط
للمادة ، برىء عن الأجسام ، منفرد الذات بالقوام والعقل .
وليكن هذا آخر ما نقوله في الطبيعيات .
والحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وآله أجمعين !

الإلهيات

بسم الله الرحمن الرحيم

< الفصل الأول : في موضوع الإلهيات >

الموجود قد يوصف بأنه واحد أو كثير ؛ وبأنه كلي أو جزئي ؛ وبأنه بالفعل أو بالقوة . وقد يوصف بأنه مساوٍ لشيء ، ويوصف بأنه متحرك أو إنسان أو غير ذلك . لكنه لا يمكن أن يوصف بأنه مساوٍ إلا إذا صار كلاً ، ولا يمكن أن يوصف بأنه متحرك أو ساكن أو إنسان إلا إذا صار جسماً طبيعياً — فإذا ما لم يَصِرْ رياضياً لم يوصف بما يجري مجرى أوسط هذه الصفات . وما لم يصير طبيعياً لم يوصف بما يجري [١٧ ب] مجرى آخرها . لكن لا يحتاج في أن يكون واحداً أو كثيراً إلى أن يصير رياضياً أو طبيعياً ، بل لأنه موجود عام هو صالح لأن يوصف بوحدة أو كثرة وما ذكر معها . فإذا الوحدة والكثرة من الأعراض الذاتية الموجودة للموجود التي تَعَرَّضُ له ^(١) بما هو موجود . ولولا ذلك لكان الموجود الواحد لا يكون إلا رياضياً أو طبيعياً . فاذن للموجود بما هو موجود أعراض ذاتية . والفلسفة الأولى موضوعها الموجود بما هو موجود ؛ ومطلوبها الأعراض الذاتية ^(٢) للموجود بما هو موجود — مثل الوحدة والكثرة والعلية وغير ذلك . والموجود قد يكون موجوداً على أنه جاعلٌ شيئاً من الأشياء بالفعل أمراً من الأمور بوجوده في ذلك الشيء ، مثل البياض في الثوب ومثل طبيعة النار في النار ؛ وهذا بأن تكون ذاته حاصلةً لذات أخرى بأنها ملاقية له بالأشياء ^(٣) ومتفرقة ^(٤) فيه لا كالتولد في

(١) ص : لا . — (٢) الذاتية : ناقصة في ص ، ح . — (٣) ب : بالآخر — وهو تحريف .

(٤) ب : ومقسورة فيه .

الحافظ ، إذ له انفراد ذات متبريء عنه . ومنه ما لا يكون هكذا . والذي يكون هكذا : منه ما يطرأ على الذات الأخرى بعد تقومها بالفعل بذاتها أو بما يقومها — وهذا يسمى عَرَضاً . ومنه ما مقارنته لذات أخرى مقارنة مقوم بالفعل ويقال له صورة ، ويقال للمقارنين كليهما : محل ، وللأول منهما موضوع وللثاني هيولى ومادة . وكل ما ليس في موضوع — سواء كان في هيولى ومادة ، أو لم يكن في هيولى ومادة — فيقال له : جوهر .

والجواهر أربعة : جوهر مع أنه ليس في موضوع ليس في مادة ؛ وجوهر هو في مادة . والقسم الأول ثلاثة أقسام : فإنه إما أن يكون هذا الجوهر مادة ، أو ذا مادة ، أو لا مادة ولا ذا مادة . والذي هو ذو مادة وليس فيها هو أن يكون منها . وكل شيء من المادة وليس بمادة فيحتاج إلى زيادة على المادة وهي الصورة ، فهذا الجوهر هو المركب . فالجواهر أربعة : ماهية بلا مادة ، ومادة بلا صورة ، وصورة في مادة ، ومركب من مادة وصورة .

➤ الفصل الثاني : في احكام الهيولى والصورة <

الاتصال الجسمي هو موجود في مادة . وذلك لأنه يقبل الانفصال . وقبول الانفصال فيه إما أن يكون لأنه اتصال [١٨] والاتصال لا يقبل الانفصال الذي هو ضده لأنه يستحيل أن يكون في ضد قوة قبول ضد ، لأن ما يقبل شيئاً يقبله وهو موجود . فمن المحال أن يكون شيء غير موجود يقبل شيئاً موجوداً . والضد يعلم عند وجود الضد . والمقابل عند وجود المقابل . فتقوة قبول الانفصال هو لشيء قابل للانفصال والاتصال . فإذا كان الاتصال الجسماني في مادة . وكذلك ما يتبع هذا الاتصال ويكون معه من القسوى والصور .

المادة الجسمانية لا تفارق هذه الصورة . لأنها إن فارقت فإما أن تكون ذات

وضع ، أو لا تكون ذات وضع . فإن كانت ذات وضع وتنقسم فهي بعد جسم . وإن كانت ذات وضع ولا تنقسم حصل لذى الوضع الغير المنقسم انفراداً قوام . وقد بينّا استحالة هذا فى الطبيعيات . وإن لم يكن لها وضع ، وكانت مثلاً مادة نار ما بعينه ، فاذا ليست صورة النارية لم يجب أن تحصل فى وضع بعينه ، ولكنها لا يمكن أن تحصل إلا فى وضع بعينه . وأمّا إذا كان مثلاً ماء ثم استحال هواءً تعين لها ذلك الوضع ، لأنها إذا كانت ماءً كانت هناك . فإذاً إنّما ليست صورة الهوائية أو النارية وهى ذات وضع . ولو كانت الهوائية تقتضى وجوداً عارياً عن الوضع على نحو وجود المعقولات ، والصورة أيضاً غير ذات وضع لنفسها لأنها معقولة من حيث هى صورة — لكان المؤلف من معنيين معقولين . وكل جملة معقولين معقول غير ذى وضع . فاذاً المادة الجسائية يتعلق وجودها بسبب جعلها ذات وضع دائماً فلا تتعزى إذن عن الصورة الجسائية ولا عن صور وقوى غيرها . وكيف ! وإذا وجدت جسماً لم يخلُ إمّا أن يكون قابلاً للتقطيع والتفريق ، أو غير قابل . فإن كان قابلاً فإمّا بعُسْر أو بسهولة . وأيضاً فإمّا أن يكون قابلاً للنقل عن موضعه ، أو غير قابل . وجميع ذلك بصورٍ وقوى غير الجسائية .

< الفصل الثالث : فى إثبات القوى >

كل جسم ذى قوة^(١) يصدر عنه فعلٌ دائماً فى العادة المحسوسة فيما أن يكون ذلك الفعل يصدر عنه بجسميته [١٨ ب] أو لقوة فيه ، أو بسبب من خارج . ولا يجوز أن تكون لجسميته ، لأن الأجسام لا تتساوى فيما يصدر عنها وتتساوى

(١) ذى قوة : ناقص فى ر .

في جسميتها . وإن كان يصدر عنها دائماً بسبب من خارج يستعمل بعض الأجسام في شيء وبعضها في شيء ، أو لأسباب يختص بعضها ببعض تلك الأجسام — فلا يخلو: إما أن يكون وقع ذلك اتفاقاً ، أولاً لتلك الأجسام خواص في أنفسها بها تستحق أن تتوسط عن الواحد في آثار مختلفة أو يختص بعضها ببعض الأسباب إن كانت كثيرة . والذي بالاتفاق ليس مما يستمر على الدوام والأكثر . وكلامنا فيما يستمر على الدوام والأكثر . وإذن إنما يختص بعضها بتوسط بعض الأمور بخصوصية لها تصلح لتلك الأمور . والخاصية معنى فيها غير الجسمية . وتلك الخاصية هي المبدأ القريب من ذلك الأثر . فقد تأدّت إلى القسم الثالث وهو أنها إنما تصدر عنها تلك الأفعال لمبادئ فيها غير الجسمية ، وهي القوى : فإن هذا معنى اسم القوى . ولأن كل جسم يختص كما قلنا بأين وكيف وسائر ذلك ، وبالجملية : بحركة وسكون — فذلك إذن له لأجل قوّة هي مبدأ التحريك إلى تلك الحال . وهذا اسم الطبيعة .

ولأن كل مبدأ حركة لا يخلو إما أن يتوجّه بها نحو شيء محدود ، أو يتوجّه نحو دور يحفظه ، أو يتوجّه لا إلى غاية على الاستقامة . والمتوجّه نحو شيء محدود إما بالطبع ، وإما بالإرادة ، وإما بالقسر . والقسر ينتهي إلى إرادة أو طبع . وكل منتهى إليه مطلوب ^(١) .

طبع المتحرك أو إرادته ، أو طبع القاسر أو إرادته ، وكل ذلك لشيء هو كمال لذلك الشريد أو المطبوع وخروج إلى الفعل في مقولة تصير عند حصرها واجد المعلوم : أما الطبيعي فكمال طبيعي ، وأما الإرادي فكمال إرادي مظنون أو بالحقيقة . وكل حركة محدودة فإنها إذا نُسِبت إلى مبدئها الأول كانت لكمال

(١) ب : مطبوع .

ما هو خيرٌ حقيقى أو مظنون ؛ وكذلك الحافظ . وأمّا القسم الثالث فـ «حالٌ» ، لأن الإرادة لا تتحرك إلاّ نحو غرضٍ مفروض . والطبيعة لا تتحرك إلاّ إلى حالة^(١) محدودة وذلك [١٩] لأنها إذا تحركت إلى أىّ كيف اتفق بعد أىّ كيف اتفق فما ليس متميزاً عنده عن غيره لم يكن بأن يتحرك نحو كيفية أولى بأن لا يتحرك . فإذن كل حركةٍ نحو غايةٍ .

العَبَثُ حركةٌ نحو غايةٍ للمحرك الإرادى القريب الذى ليس نحو غايةٍ لمحرك فكريّ بعيد . فإن الذى يعبث يتخيل غرضاً للعبث فيشتاق إليه من حيث التخيل . وأما إذا قيل « للعبث » لأنه « ليس لغرض » فعناه إنه ليس لغرضٍ عقلى . والعاث بيده محركه القريب هو محرك عَضَل اليد ويُحرك إلى غايةٍ ما تلك القوة عندما تقف وإلى غايةٍ أخرى للتخيل المستعمل للشوق ، وليس لغايةٍ عقلية .

موجبات الأشواق التخيلية غير مضبوطة فى الأمور الجزئية ، ولا أيضاً صحيحة الارتسام فى الذكر ، حتّى إذا راجع التخيل التذكّر صادف غرض ما فعله وداعبه إليه ثانياً . ومن أسباب تلك العادة : فإن المعتاد يشهى إذا صنع للخيال أدنى متذكّر من مناسب أو مقابل ، وبالجملة شىء ذى نسبة . وإذا كان العقل منصرفاً عن ضبط ذلك إلى أمورٍ أخرى حسّية أو ذكّرية واختلس التذكر فيما بين ذلك اختلاسات ، تعتذر على الذهن مصادفة السبب فيه فكانت نسبته إياه إلى العبث أشدّ .

< الفصل الرابع : فى أحكام العلل والمعلولات >

السبب هو كل ما يتعلق به وجود الشىء من غير أن يكون وجود ذلك الشىء داخلًا فى وجوده أو متحققاً به وجوده . فنه سببٌ مُعدّ ، ومنه سببٌ مُوجِبٌ .

(١) ر : غاية .

فإذن كل سبب شرط. والشرط إما أن يكون موجباً أو غير موجب . والذي ليس بموجب فهو إما أن يكون قابلاً للوجود ، أو لا يكون قابلاً : فإن لم يكن قابلاً للوجود ولم يكن جزءاً وشرطاً يوجب الوجود — فلا حاجة إليه ؛ بل كل سبب إما أن يكون جزءاً مما هو سبب ، أو لا يكون . فإن كان جزءاً فإما أن يكون جزءاً وجوده بانفراده يعطى الفعل لما هو جزء له ، أو يكون جزءاً وجوده بانفراده يعطيه القوة . والذي يعطيه القوة — أى يكون به الشيء بالقوة وفيه قوة الشيء — هو مادته وهويلاه . والآخر الموجب له ، فهو من الأسباب الموجبة ويسمى صورة . والذي ليس بجزء منه إما أن تكون سببته ^(١) لقوام ذلك الآخر [١٩ ب] بمباينة ذاته ، أو بمواصلة ذاته ، والذي هو بمواصلة ذاته يسمى موضوعاً . والذي ^(٢) بمباينة ذاته إما أن يكون مفيد ^(٣) وجود ذلك المباین بأن يكون لأجله ، أو لا يكون . والذي هو متعلق به وجود المباین لأجله يسمى غاية ، والذي ليس لأجله فاعلاً ، وكلاهما موجبان . فالأسباب إذن خمسة : مادة ، وموضوع ، وصورة ، وفاعل ، وغاية . لكن المادة والموضوع يشتركان في أن كل واحدٍ منهما فيه قوة وجود الشيء ، وإن اختلفا في أن أحدهما جزء والآخر ليس بجزء ، فيجب أن يؤخذ كشيء واحد وهو الذي فيه الوجود . فتكون الأسباب إذن أربعة : « ما فيه » ، و « ما به » ، و « ما منه » ، و « ما له » .

فالسبب الفاعل ^(٤) فيما يحدث ليس سبباً للحادث من حيث هو حادث من كل جهة ، لأن الحادث له وجود ^(٥) بعد أن لم يكن . وكونه بعد ما لم يكن ليس بفعل فاعل ، إنما ذلك الوجود هو المتعلق بغيره ؛ ولكن له في نفسه أنه لم يكن . فإذا كان الوجود متعلقاً بالغير ، ويستحيل أن يكون وجود عن علّة ليست فعل

(١) ص : تسببه . ب : سبباً . والتصحيح عن ر . — (٢) ص : والذي هو . (٣) مفيد : ناقصة في ر . — (٤) الفاعل : ناقصة في ب . — (٥) ص : وبعد .

الوجود ، يكون مع الوجود على ترتيب يقتضى لا محالة — كما علمت — نهايةً عند الأسباب الأول .

< الفصل الخامس : فى الوجود وبيان انقسامه إلى الجوهر والعرض >

الوجود^(١) يقال بمعنى التشكيك على الذى وجوده لا فى موضوع ؛ ويقال على الذى وجوده فى موضوع . وقولنا : « موجود لا فى موضوع » قد يفهم منه معنيان : أن يكون وجودٌ حاصل ، وذلك الوجود لا فى موضوع ؛ والآخر أن يكون معناه : الشيء الذى وجوده ليس فى موضوع . والفرق بين المعنيين أنك تدرى أن الإنسان هو الذى وجوده أن يكون لا فى موضوع ، ولست تدرى أنه لا محالة موجود لا فى موضوع : فأنك قد تحكم بهذا الحكم على الشيء الذى يجوز أن يكون معدوماً . وكون الشيء موجوداً لا فى موضوع بالمعنى الأول من لازم الوجود للشيء الذى لا يدخل فى ماهية الشيء ، وهو ما قد تبحث عنه ، فإنه ليس ها هنا معنى إلا الوجود الذى ليس هو بنفسه ماهيةً لشيء من الموجودات التى عندنا — وقد زيدَ عليه أنه « ليس فى موضوع » . فإذاً بهذا المعنى [١٢٠] لا يكون جنساً لشيء . وذلك لأنه إن كان شيئاً ماهيته أنه موجود ، ثم ذلك الوجود ليس فى موضوع ، فلا يتناول سائر الأشياء التى ليس وجودها ماهيتها من حيث ماهيته ، فلا يكون جنساً له ولغيره . — أما المعنى الثانى ، وهو الذى معناه شيء إنما له إذا وجد بهذا النحو من الوجود ، فهو مقولة الجوهر . ولا يمكنك إذا فهمت حقيقة الجوهر أن لا تحمل عليه ، ويمكنك أن لا تحمل المعنى الآخر^(٢) عليه .

(١) ر : الوجود . — (٢) ر : عليه المعنى الآخر .

وأما الوجود الذى يكون لأشياء^(١) فى موضوع فيفهم منه^(٢) أيضاً معنيان .
وواضح من أحد المعنيين أنه ليس جنساً ، وإنما يشكك فى المعنى الثانى الذى
يلزأ المفهوم للمعنى الآخر من الوجود لا فى الموضوع . فنقول : إن هذا المعنى
ليس جنساً للأعراض ، لأنه ليس داخلياً فى ماهيتها ؛ وإلا لكان تصوُّرك
للبياض بياضاً يكون ليشتمل على تصوُّرك أنه فى موضوع . وكذلك فى الكم . ولأن
الوجود لما كان فى موضوع إما أن يكون مع وجود موضوعه بالطبع أو بعده ،
ووجود ما ليس فى الموضوع لا يلزم أن يكون على وجود الشيء الذى فى الموضوع
ولا بعده . والوجود لذلك قبله بالذات وبالحد . وهذه القبلية له من حيث
الوجود ، وهو المعنى المشار إليه بأن فيه ها هنا شركة كتقدم الاثنين على الثلاثة ،
فإن ذلك ليس من حيث العددية ، بل من حيث الوجود ، فيكون متقدماً فى
المعنى المفهوم من الوجود ، ولا يكون متقدماً فى المعنى المفهوم من العدد ، فلا
يكون الوجود بينهما بالسوية .

والموجودات التى فى موضوع : منها ما لها قرار فى الموضوع ، ومنها ما وجودها
لا على سبيل الاستقرار ؛ وأولاهما بالوجود ما هو بمعنى الاستقرار . — ومن وجه
آخر : بعض الموجودات فى موضوع للموضوع فى نفسه فقط ، وبعضها للموضوع
بمعنى وجود غيره فقط ، وبعضها للموضوع فى نفسه بالنسبة إلى غيره لا أنه
نفس وجود غيره بازائه . فأولاهما بالوجود المتقرر فيه ، وأقلتها استحقاقاً للوجود من
هذين : الذى لأجل وجود غيره ، والثالث متوسط : مثال الأول البياض ، مثال
الثانى الأخوة ، مثال الثالث الابن . [٢٠ ب] وأيضاً أضعف المتقرر فى نفسه
ما هو بسبب لإضافة نفسه كالوضع ؛ وأضعف ما هو بسبب قياس إلى غيره ما هو

(١) ص : الأشياء — هو تحريف . — (٢) ص : فأيضاً يفهم منه . . .

إلى غير في حكمه مثل ذلك : الأصغر والأكبر . وأضعف الثالث ما كان إلى غير قار^٢ ، كـ « متى » .

وكل وجود للشيء فلما واجب ، وإما غير واجب . فالواجب هو الذى يكون له دائماً . وكل ذلك إما له بذاته ، وإما له بغيره .

كل ما يجب لذاته وجوده فيستحيل أن يكون وجوده يجب بغيره . وينعكس : كل ما يجب وجوده لا عن ذاته فإذا اعتبرت ماهيته بلا شرط لم يجب وجودها ؛ وإلا لكان لذاته واجب الوجود ولم يمتنع وجودها ، وإلا لكان ممتنع الوجود لذاته فلم يوجد ولا عن غيره . فإذا كان وجوده لذاته ممكن ، وبشرط لا علته ممتنع ، وبشرط علته واجب . ووجوده لا بشرط علته غير وجوده بشرط علته : فبأحدهما هو ممكن ، وبالأخر واجب .

كل ما وجوده مع غيره من حيث الوجود لا من جهة الزمان فليس ذاته بذاته بلا شرط غيره واجباً . فإذا كان ذاته بذاته ممكن .

كل ما هو جزء معنوي كأجزاء الحد ، أو قوامي كالمادة والصورة ، أو كمي كالعشرة وما هو ثلاثة أذرع مثلاً فوجوده بشرط جزئه ، وجزؤه بشرط غيره ؛ فليس واجب وجوده بذاته .

كل ممكن الوجود بذاته لا يخلو في وجوده : إما أن يكون عن ذاته ، أو عن غيره ، أو لا عن ذاته ولا عن غيره . وما ليس له وجود لا عن ذاته ولا عن غيره فليس له وجود . وليس لممكن الوجود بذاته وجود عن ذاته ، وإلا لوجب ذاته عن ذاته ؛ فإذا كان وجوده عن غيره . ووجوده عن غيره معنى غير وجوده في نفسه ، لأن وجوده في نفسه غير مضاف ، وعن غيره مضاف . وإذا كان وجوده عن غيره ممكناً أيضاً ولم يجب ، احتاج وجوده عن غيره ، في أن يحصل ، إلى غيره — فيتسلسل إلى غير نهاية — وستوضح بطلان هذا في العلل . فإذا كان يجب أن

يجب وجوده عن غيره فيتسلسل إليه ، فيكون حينئذ وجوده عن غيره واجباً حتى يوجد . فإذاً الممكن لذاته ، ما لم يجب عن غيره ، لم يوجد . وإذاً يجب عن غيره كان وجوده عن غيره واجباً عن ذلك الغير وواجباً له ، فيكون باعتبار نفسه ممكناً وباعتبار [١٢١] غيره واجباً .

الكلى لا وجود له من حيث هو واحد مشترك فيه في الأعيان ، وإلاً لكانت الإنسانية الواحدة بعينها مقارنة للأضداد . والأضداد إنما يمتنع اقترانها لا لأجل وحدة الاعتبار ، بل لأجل وحدة الموضوع ؛ فإنه لو كانت الأضداد تجتمع ، لكان اعتبار الشيء مع أحدهما غير اعتباره مع الثاني : فكان لون من حيث هو أسود لم يجتمع معه من حيث هو أبيض ، بل افتراقاً برفع ذلك ، فاجتماعهما مستحيل لأنه ليس يجوز أن يكون الواحد موصوفاً بهما لا بشيء آخر . وكيف يتصور حيوانٌ بعينه هو ذورجلين وغير ذى رجلين ، ووحدتان هما وحدة واحدة في العدد فلا يكون واحداً بالذات ! — فالكلى إنما هو واحدٌ بحسب الحد . ووجود الحد في النفس بأن يكون معنى معقول واحدٌ بالعدد من حيث هو في نفسٍ له إضافات كثيرة إلى أمور كثيرة من خارج ليس هو أولى بأن يطابق بعضها دون بعض . ومعنى المطابقة أن يكون لو كان هو بعينه في أى مادة كانت لكان ذلك الجزئى أو أى واحدٍ منها سبق إلى الذهن قبل الآخر أثّر هذا الأثر في النفس . وهذه الطبيعة إذا وجدت في الخارج ووجدت كثيرة ، فلا يخلو كل واحدٍ من تلك الكثرة ، إذا وجد غير الآخر ، عن أن يكون لكونه تلك الكثرة أولاً لكونه تلك . فإن كان لأجل تلك الطبيعة ، كان يجب أن يكون كل واحدٍ غير نفسه ، وكان يجب في كل شخصٍ الكثرة ، إذ كان إنما هو كثير لأنه إنسان . فإذاً الكثرة تعرض له بسبب ، ولو كان من كل واحدٍ منها أنه تلك الطبيعة وأنه هو معنى واحد أو يلزم أحدهما الآخر ، لما كانت تلك الطبيعة إلا هو بعينه . وهذا المعنى في الجنس

أظهر، لأنه ليس يمكن أن يحصل المعنى الجنسي بالفعل إلا وقد صار نوعاً .
ولمّا صار نوعاً لزيادة اقترنت به ليس لذاته ، وتلك الزيادة شرطٌ زائد وجوديٌّ
أو عَسَدِيٌّ . ومن شرط هذه الزيادة في الجنس أن لا تكون داخلةً في ماهية
العام^(١) الجنسي ، وإلا لكانت مشتركةً بها ، بل يجب أن تكون زائدة عليها .
نعم ! قد يدخل في تخصيص آنيته^(٢) . واعلم أن الفصل [٢١ ب] لا يدخل في
ماهية طبيعة الجنس ويدخل في آنيّة أحد الأنواع .

قد صبح أن كل منقسم بالمقدار أو بالقول أو بالمعنى فوجوده غير واجب بذاته ،
وإن كان مكافئاً للوجود للغير فوجوده غير واجب بذاته . فكل جسم وكل
مادة جسم وكل صورة جسم فوجوده غير واجب بذاته ، فهو ممكن بذاته ، فيجب
بغيره — وينتهي — كما قلنا — إلى مبدأ أول ليس بجسم ولا في جسم وهو الواجب
الوجود بذاته .

ولا يجوز أن يكون معنى واجب الوجود مقولاً على كثيرين ؛ فإنها إما أن
تصير أعياناً بالفصول ، أو بغير الفصول . فإن صارت أعياناً بالفصول لم يتخل :
إما أن تكون حقيقة وجوب الوجود تكون واجبة الوجود بذاتها من غير تلك الفصول ،
أو لا تكون . فإن صارت واجبة الوجود بالفصول ، فالفصول داخلة في ماهية
المعنى الجنسي . وقد بينّا استحالة هذا . وإن لم تكن داخلة في تلك الماهية ،
فيكون وجوب الوجود وجوب وجود لنفسه من غير هذه الفصول . ولولم تكن فصولاً
لم يتخل : إما أن يكون وجوب الوجود حاصلًا ، أو لا يكون . وإن كان حاصلًا
وكثيراً فكثرتها بهذه الفصول ليس بهذه الفصول — هذا خُلف . وإن كانت
واحدة ثم انقسمت بهذه الفصول فتكون هذه الفصول عوارض تعرض لها ، فيكون

(١) ب : العلم — (٢) آنية = *etiam* = وجود .

انقسامها بالعوارض لا بالفصول ، وكان بالفصول — هذا خُلف . وأما إن كان غيريتها بالعوارض لا بالفصول ، وقد قلنا إن كل واحد ، مما هذا سبيله ، فهو هو بعينه لعل — فكل واجب الوجود هو هو بعينه لعل — وقد قُلْتُ : لا شيء من واجب الوجود بذاته وجوده بعلة . فواجب الوجود غير مقول على كثيرين ، وكونه واجب الوجود وكونه هذا لذاته . فإذاً واجب الوجود بذاته هو واجب الوجود من جميع جهاته . ولأنه لا ينقسم بوجه من الوجوه فلا جزء له فلا جنس له . وإذاً لا جنس له فلا فصل له . ولأن ماهية آتيته — أعنى الوجود — فلا ماهية يعرض لها الوجود ، فلا جنس له إذ لا مقول عليه وعلى غيره في جواب ما هو شيء . وإذاً لا جنس له ولا فصل ، فلا حد له . وإذاً لا موضوع له ، فلا ضد له . وإذاً لا نوع له ، فلا ند له . وإذاً هو واجب الوجود من جميع جهاته [١٢٢] فلا تغير له .

وهو عالم ، لا لأنه مجتمع الماهيات ، بل لأنه مبدؤها ، وعنه يفيض وجودها . وهو معقول وجود الذات ، لأنه مبدأ . وليس أنه معقول وجود الذات غير أن ذاته مجردة عن المواد ولواحقها التي لأجلها يكون الموجود حسياً لا عقلياً . وهو قادر الذات ، لهذا بعينه ، لأنه مبدأ عالم بوجود الكل عنه . وتصور حقيقة الشيء — إذا لم يحتاج في وجود تلك الحقيقة إلى شيء غير نفس التصور — يكون العلم نفسه قدرة . وأما إذا كان نفس التصور غير موجب ، لم يكن العلم قدرة .

وهناك فلا كثرة ، بل إما توجد الأشياء عنه من جهة واحدة . فإذا كان كذلك ، فكونه عالماً لنظام الكل الحسن المختار هو كونه قادراً بلا اثنينية ولا غيرية .

وهذه الصفات له لأجل اعتبار ذاته مأخوذاً مع إضافة . وأما ذاته فلا تتكرر

— كما علمت — بالأحوال والصفات . ولا يمتنع أن تكون له كثرة إضافات وكثرة سلب ، وأن يجعل له بحسب كل إضافة اسم محصل ، وبحسب كل سلب اسم محصل . فإذا قيل له : « قادر » فهو تلك الذات مأخوذة بإضافة صحة وجود الكل عنه الصحة التي بالإمكان العام لا بالإمكان الخاص . فكل ما يكون عنه يكون بلزوم عندما يكون ، لأن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته . — وإذا قيل : « واحد » يُعنى به موجود لا نظير له ، أو موجود لا جزء له ؛ فهذه التسمية تقع عليه من حيث اعتبار السلب . — وإذا قيل : « حق » عُنى أن وجوده لا يزول وأن وجوده هو على ما يعتقده . — وإذا قيل : « حى » عُنى أنه موجود لا يفسد ، وهو مع ذلك على الإضافة التي للعالم العاقل . — وإذا قيل : « خير محض » يُعنى به أنه كامل الوجود برى عن القوة والنقص : فإن شر كل شيء نقصه الخاص . ويقال له خير لأنه يؤتى كل شيء خيريته : فإنه ينفع بالذات والوصال ، ويضر بالعرض والانفصال ، أعنى بالمواصلة : وصول تأثيره ، وأعنى بالانفصال : احتباس تأثيره . وإذا كان كل مكل مدرك يلتذ به المدرك ، وهذا هو اللذة : وهو إدراك الملائم ، والملائم هو الفاضل بالقياس إلى الشيء كالحلو عند الذوق والنور [٢٢ ب] عند البصر والغلبة عند الغضب والرخاء عند الوهم والذكر عند الحفظ — وهذه كلها ناقصة الإدراك ، والنفس الناطقة فاضلة الإدراك ، ومُدرّكات هذه نواقص الوجود — فإدراك النفس الناطقة للحق الأول الذى هو المكمل لكل وجود بل المبتدئ ، وهو الذى هو الخير المحض ، ألد شيء . وإذا لم تلتذ أنفسنا بذلك ، أو التذت لذة يسيرة ، فذلك للشواغل البدنية التى هى كالأفراض وليبعد المناسبة لغرق النفس فى الطبيعة مثل المرضى الذين لا يلتذون بالحلو أو يتأذون ، وإذا زال العائق تمت اللذة بالحلو ، وظهر التألم بالمُر . وهذا أيضاً كالحذر الذى لا يحس بألم ولا لذة ،

وكالذى به الجوع المسمى^(١) بوليوس^(٢) فإنه جائع^(٣) ولا يحس بألم الجوع . فإذا زال العائق يشتد به إحساسه . فكذلك فقد^(٤) النفس الناطقة بملاحظة كماله من مؤلّات جوهره ، لأن فقد كل قوة فعلها الخاص بها من مؤلّاتها إذا كانت تدرك الفقد . لكن البدن هو الشاغل عن الإحساس بألم هذا الفقد ، أو بألم وجود مضاد لحق مثلما نحس من الألم بذوق مضاد للحلّو . فإذا زال البدن اشتدّت لذة الواجد وعظم ألمُ الفاقد اشتداداً لا يقاس إلى حال التذاذ بحلو أو تألّم بمرّ . والسعادة هى الانقطاع بالجملة عن ملاحظة هذه الحسائس ووقفُ النظر على جلال الحق الأوّل ، ومطالعة مطالعة عقلية ، والاطلاع على الكل من قبّله ليكون صورةً للكل متصورةً فى النفس الناطقة يلحظها وهو يشاهد ذات الأحّد الحق — من غير فتور ولا انقطاع — مشاهدةً عقلية .
والله ولىّ تسهيل سبلنا إليه^(٥) بتوفيقه .

تمت عين الحكمة^(٦)



General Organization of the Alexandria Library (G.O.A.)
Bibliothèque d'Alexandrie

- (١) ب : الذى يسمى .
(٢) قال الرازى فى شرحه لبوليوس : « وهو الانسان الذى يحتل مزاج ثم معدته فلا يحس بالجوع ألبتة » (١٧٢) .
والكلمة يونانية = $\beta\omicron\upsilon\lambda\iota\mu\omicron\varsigma$ (+ $\beta\omicron\upsilon$)
= $\lambda\iota\mu\omicron\varsigma$ = جوع مهلك) .
(٣) ص : جامع — وهو محريف .
(٤) ر : فقدان .
(٥) ب : إليها .
(٦) ورد فى ب . ويتلو ذلك تحميدات : ص :
« الحمد لله على التمام ، وللرسول أفضل السلام » .
ب : « الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم »

2. B : Ms. d'Istānbül, Ahmed III 3268 (1); $24 \times 32 \frac{1}{2}$ cm., 24 lign., fol. 1-23v; écrit. nashī; date 586h./1190; très belle écrit.;

3. G : Ms. d'Istānbül, Hamīdiyya 1448, 10×19 cm. 5, 19 lignes, 26 folios; écrit. persane, sans date.

Ces trois manuscrits sont complets.

4. V : Ms. Vatican (Vaticano) 977 (7), 29×20 cm., 23 lignes, fol. 57-62; écriture nashī, avec points diacritiques; collationné en 3^e tabl. I, 1698/1686; ce manuscrit contient seulement la 1^{re} partie (logique).

Le manuscrit C est incontestablement le meilleur; il s'accorde presque toujours avec le manuscrit G. Le manuscrit B contient aussi de fautes; en revanche il contient, d'accord avec C, un dernier chapitre de la partie logique, qui manque dans B et G aussi bien que dans le texte reproduit dans le Commentaire de Fayriddīn.

Nous avons en outre, comme source indirecte, amplement utilisé le texte commenté, phrase par phrase, par ce théologien sunnite, très sévère et très pénétrant, qu'était Fayriddīn. Ce Commentaire nous a été d'un grand secours pour la compréhension de certains passages dont le sens est obscur.

Puisse cette publication servir de témoignage de l'intérêt que suscite et suscitera toujours la philosophie d'Avicenne.

Le Caire, avril 1954.

ABDURRAHMAN BADAWI

2. B : Ms. d'Istānbül, Ahmed III 3268 (1); $24 \times 32 \frac{1}{2}$ cm., 24 lign., fol. 1-23v; écrit. nashī; date 586h./1190; très belle écrit.;

PRÉFACE

Le livre *Fontes Sapientiae* d'Avicenne est une somme très condensée de la philosophie de son temps, considérée dans ses trois parties principales : logique, physique et métaphysique. L'ouvrage a été très répandu durant les trois siècles qui ont suivi la mort d'Avicenne, comme l'atteste Faḥriddine al-Rāzī dans l'introduction à son Commentaire. Il a été résumé par Najmiddine Muhammad ibn 'Abdān ibn al-Labboudī (mort en 661/1262, selon Hājī Ḥalfah, mort après 666/1267 selon nous), et amplement commenté par Faḥriddine al-Rāzī (mort en 606/1209). Il existe de ce commentaire de très nombreux manuscrits signalés dans notre préface arabe.

On ne connaît pas de façon précise la date de la composition des *Fontes Sapientiae*, mais le livre paraît, malgré la grande concision de sa forme, représenter un stade très évolué de la pensée de son auteur. Le caractère très ramassé du style a fait l'objet de vives critiques de la part de Faḥriddine, qui reproche aussi à l'ouvrage d'être, comme dira plus tard Mallarmé, « épars et privé d'architecture ».

La densité que revêt dans cet ouvrage la pensée d'Avicenne en fait le grand intérêt pour l'étude générale de la philosophie à son époque. On peut le comparer à ce point de vue au livre de *Sentences* de Pierre Lombard chez les Latins. En effet, notre livre est un trésor de phrases lapidaires, de sentences chargées, trop chargées même, de sens, comparables aux « gemmes » de sagesse (Fuṣūs al-Ḥikam) si chères aux philosophes arabes. Il est devenu un modèle du genre, qui sera imité par un homme comme Suhrawardī dans son *Lamahāt*, parmi tant d'autres.

Nous publions ici les *Fontes Sapientiae* d'après les manuscrits suivants :

1. § : Ms. d'Istānbul, Ahmed III 3447 (15); 22 × 33 cm., 17 lig., fol. 83v-105r; écriture persane; sans date; belle écrit.;

AVICENNAE

FONTES SAPIENTIAE

EDITIT ET PROLEGOMENIS INSTRUXIT
'ABDURRAHMÂN BADAWI

2e edition
press agency - Dar al - kalam
Beyrouth
1980

AVICENNAE
FONTES SAPIENTIAE

توزیع
کتاب الفقه المذکور
بکویت - لبنان